السياسة الإسرائيلية في إدارة الصراع وأثرها على مستقبل التسوية

تأليف

حمزة إبراهيم محيسن

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسة الإسرائيلية في إدارة الصراع وأثرها على مستقبل التسوية

تأليف

حمزة إبراهيم محيسن

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

The Israeli Policy of Conflict Management and Its Impact on the Future of a Political Settlement

By:
Hamza Ibrahim Mehesin

أصل هذا الكتاب هو رسالة نال بها المؤلف درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية والدولية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2022. وقد أشرف على الرسالة أ. د. وليد حسن المدلل ود. خالد رجب شعبان.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
2025م – 1446هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-056-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 21 961 +
تلفاكس: 43 36 80 21 961 +
ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم وإخراج
ربيع معروف مراد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

الإهداء 7

شكرٌ وتقديرٌ 8

الملخص 9

المقدمة 11

الفصل الأول: بنيامين نتنياهو وإدارة الصراع .....(15–56)

مقدمة 17

أولاً: أثر الأيديولوجية على الفكر السياسي لبنيامين نتنياهو 17

ثانياً: بنيامين نتنياهو ودوره في الحياة السياسية 25

ثالثاً: مقاربات بنيامين نتنياهو الفكرية للحالة الفلسطينية 31

رابعاً: أهداف بنيامين نتنياهو من سياسة إدارة الصراع 34

خامساً: المفهوم الإسرائيلي لسياسة إدارة الصراع 42

سادساً: مرتكزات السياسة الإسرائيلية في إدارة الصراع 47

خلاصة 55

الفصل الثاني: أساليب الحكومات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين .....(57–104)

مقدمة 59

أولاً: الاعتراف المسبق بيهودية الدولة 59

ثانياً: "السلام الآمن" 65

ثالثاً: الادّعاء بعدم وجود شريك فلسطيني 70

رابعاً: المفاوضات لأجل المفاوضات 74
خامساً: "السلام" الاقتصادي 78
سادساً: ربط المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب" 82
سابعاً: إرساء خطاب "السلام" 88
ثامناً: احتواء غزة 93
تاسعاً: ربط قضية تجميد الاستيطان بالحلول النهائية 99
عاشراً: الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة 101
خلاصة 104

الفصل الثالث: مبادرات التسوية السياسية كآلية لإدارة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني 2009–2020 .....(105–142)
مقدمة 107
أولاً: خطاب بار إيلان 1 سنة 2009 كآلية لإدارة الصراع 107
ثانياً: خطاب بار إيلان 2 سنة 2013 كآلية لإدارة الصراع 115
ثالثاً: مبادرة جون كيري خلال الفترة 2013–2014 كآلية لإدارة الصراع... 118
رابعاً: خطة "صفقة القرن" سنة 2020 كآلية لإدارة الصراع..... 128
خلاصة 141

الفصل الرابع: أثر سياسة إدارة الصراع على مستقبل التسوية السياسية .....(143–196)
مقدمة 145
أولاً: التسوية السياسية في الحالة الفلسطينية 145
ثانياً: الدولة الفلسطينية في مشروعات التسوية..... 154
ثالثاً: أثر سياسة إدارة الصراع على قضية القدس..... 161
رابعاً: أثر سياسة إدارة الصراع على قضية الاستيطان..... 172

خامساً: أثر سياسة إدارة الصراع على قضية اللاجئين 183
سادساً: أثر سياسة إدارة الصراع على قضية الحدود 187
سابعاً: مستقبل التسوية السياسية في ضوء سياسة إدارة الصراع 190
خلاصة 195
النتائج والتوصيات ..... (201–197)
الملاحق ..... (208–203)
المصادر والمراجع ..... (229–209)
فهرست ..... (236–231)
Abstract 248

الفصل الثاني

أساليب الحكومات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين

أساليب الحكومات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين

مقدمة:

يُحلِّل الفصل الأساليب التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، وهي مجموعة من الأساليب التي ابتكرها اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو، وتمّ استخدامها في سياقاتها؛ بهدف تضليل السلطة الفلسطينية، والتملّص من الضغوط الأمريكية والدولية الرامية إلى إيجاد حلٍّ للصراع، ولتحقيق الأهداف السياسية والشخصية لنتنياهو، ووظّفت بطريقة ذكية وتدريجية؛ لعرقلة مشاريع التسوية، والوصول إلى نقطة انسداد الصراع، أي النقطة التي لا يمكن التوصل إلى حلٍّ عندها، وتمّ رصد عشرة أساليب، وهي الاعتراف المسبق بيهودية الدولة، و"السلام" الآمن، والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني، والمفاوضات لأجل المفاوضات، و"السلام" الاقتصادي، وربط المقاومة بـ"الإرهاب"، وإرساء خطاب السلام، واحتواء غزة، وربط تجميد الاستيطان بالحل النهائي، والحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة.

أولاً: الاعتراف المسبق بيهودية الدولة:

تُشكل سياسة الاعتراف المركب الأول في الاستراتيجية الإسرائيلية، ومن أهم مقولات نتنياهو في هذا السياق "إن يعطوا يأخذوا وإن لم يعطوا لا يأخذوا"،[1] وتتمثّل في مطالبته الطرف الفلسطيني بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، وفيما لم يكن الاعتراف بيهودية الدولة وليد اللحظة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، إلا أن نتنياهو وضعه ضمن المطالب "الشرعية" من وجهة النظر الإسرائيلية في المفاوضات، رافعاً إياه إلى مكانة قضايا الحل الدائم،[2] مع التأكيد على أن نتنياهو

[1] أيام بنيامين: الحلقة الثانية DVD، القناة 12 الإسرائيلية، 2019/12/16.

[2] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 135–138.

يضع الاعتراف "المسبق" كمطلب سابق للتفاوض؛ أي أنه على الفلسطينيين الاعتراف بـ"إسرائيل" دولة لـ"الشعب اليهودي"، وبعد ذلك يتم التفاوض على شكل وحدود ومساحة الدولة الفلسطينية.

برزت يهودية الدولة عنواناً للمعركة ضمن تجليات الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني خلال فترة ما بعد سنة 2009، لا سيّما وأن الحكومة الإسرائيلية وضعت الاعتراف بيهودية الدولة هدفاً؛ لتقويض ما تبقّى من إمكان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة و"القابلة للحياة"، إلا إذا كانت تودّ إطلاق مسمى دولة على بانتوستانات Bantustan الفصل العنصري في الضفة الغربية.[3]

ووصف نتنياهو عدة مرات الرفض الفلسطيني بالاعتراف بأنه "جذور الصراع"، وأن جوهر الصراع بالنسبة له هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم.[4] أي أن مطلب الاعتراف بـ"الدولة اليهودية" بات بالنسبة إلى "إسرائيل" بمنزلة قضية متقدمة في لائحة القضايا الجوهرية الأخرى، وهي الحدود، والمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، بل إن قضية هذا الاعتراف حظيت في الأجندة التي عرضها رئيس الحكومة نتنياهو إزاء عملية التسوية بمكانة الصدارة في أهميتها، كما تحوّل هذا المطلب إلى فكرة رئيسية في الكثير من العناوين التي أخذت تنتجها حكومة نتنياهو الثانية منذ تشكيلها سنة 2009، وإلى مطلب مركزي لرئيسها في خطبه السياسية، بدءاً من خطاب بار إيلان 1 سنة 2009.[5]

وتكررت على لسان المسؤولين الإسرائيليين بالتزامن مع افتتاح جولة المحادثات السياسية سنة 2010، وما بعدها، لازمة فحواها أن هذا المطلب هو شرط ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في إحراز تسوية نهائية، بل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية

---

[3] مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع** (رام الله وغزة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2015)، ص 56.

[4] ياعيل باتير، "المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام (نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية)،" ص 11.

[5] أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بالدولة اليهودية كمنأى من "الخطر الديمغرافي"** (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2014)، ص 19.

رأت أن سبب استمرار الصراع يعود إلى الرفض الفلسطيني المتواصل بـ"الاعتراف" بحق "الشعب اليهودي" في دولة على أرض "وطنه التاريخي"، منوهةً بأن "إسرائيل" "لم تشترط يوماً الاعتراف بها كدولة يهودية لإجراء مفاوضات، لكن القبول الحقيقي بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي هو مفتاح السلام الحقيقي".[6]

وأدرك نتنياهو جيداً معنى طلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هناك معنى للتفاوض حيال هذا الموضوع، كما أنه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية وما يسمى الحقوق اليهودية في القدس والضفة الغربية، وهذا له انعكاسات على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية، كما أدرك نتنياهو أن الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يوقن أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.[7]

مع التأكيد أن إقامة الدولة القومية الفلسطينية ستزيل عن كاهل "إسرائيل" مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفي مسألة اللاجئين هناك إجماع واسع بين السياسيين في "إسرائيل" مؤداه أن قيام دولة فلسطينية ينطوي على حلٍّ للمشكلة، وأنه لا مكان لحلٍّ آخر يستند إلى "عودة" ولو جزئية إلى "إسرائيل".[8]

ويُعدّ خطاب الاعتراف خطاباً يحاول أن يزيل صفة المحتل عن كاهل "إسرائيل"، وهذا ما أشار إليه نتنياهو في خطابه في الكونجرس Congress سنة 2011 عندما قال: "إن تواجد اليهود في الضفة الغربية ليس احتلالاً بل هو عودة إلى أرض الأجداد، حيث إن الأرض هي حق تاريخي لليهود"، وبهذا يحاول أن يقول إن "إسرائيل" ليست دولة احتلال، بل حقها في هذه الأرض هو "حق تاريخي وديني"، وأنه مستعد لـ"التنازل بألم" عن هذه الأرض مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.[9]

وغاية مثل هذ الأسلوب؛ الادّعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل إن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بـ"إسرائيل"

---

[6] المرجع نفسه، ص 20.

[7] مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية، ص 84.

[8] أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بالدولة اليهودية كمنأى من "الخطر الديمغرافي"**، ص 26.

[9] مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية، ص 83.

كـ"دولة للشعب اليهودي"، بمعنى أن جذور الأزمة لا تكمن في شرعية احتلال سنة 1967، ورغبة الفلسطينيين في التخلص منه، بل تعود إلى سنة 1948 وعدم إقرار الفلسطينيين بشرعية دولة "إسرائيل".[10]

الاعتراف الفلسطيني بيهودية "دولة إسرائيل" هو الشرط القديم الجديد الذي استلّه نتنياهو مبكراً في بداية ولايته الثانية سنة 2009، وقد وجد في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبيْن سويّة، إذ إن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم، وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية، وهو الأمر ذاته الذي يسوغ لـ"الشعب اليهودي" أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم، وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ في إثبات ذلك، من خلال التذكير الدائم والمثابر بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتزل.[11]

وثمّة فرق واسع بين مصطلح "دولة يهودية" ومصطلح "دولة قومية للشعب اليهودي"، ذلك أن الأول يقصد به دولة لليهود الذين يستوطنون أرض فلسطين، في حين أن الثاني يفترض أن تكون دولة لليهود في العالم كافة، بـ"قوة" الحقوق التاريخية التي تعود إليهم وحدهم في فلسطين، ووفق الباحث الإسرائيلي جيورا أيلاند Giora Eiland يوجد سببان وراء هذه الحملة، الأول: مرتبط بالطلب الإسرائيلي بإنهاء الصراع ووضع حدٍّ للمطالب الفلسطينية في المستقبل، والثاني: مرتبط بمكانة فلسطينيي الداخل المحتل "عرب 48" الذين يعتقدون أن "إسرائيل" يجب أن تكون "دولة جميع مواطنيها"، لذا فلا حاجة لأن تبقى متمسّكة بطابعها القومي اليهودي.[12]

فدولة "الشعب اليهودي" يحق لكل يهودي في العالم أن يهاجر إليها، وجمع الشتات اليهودي هو من قيمها الأساسية، و"الدولة اليهودية" هي دولة يتشابك تاريخها ويندمج في تاريخ "الشعب اليهودي"، لغتها عبرية وأعيادها تعكس انبعاثها القومي.[13]

---

[10] المرجع نفسه.

[11] المرجع نفسه، ص 85.

[12] أنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو: عقيدة "اللا حل"**، ص 53.

[13] عزمي بشارة، دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 73، 2008، ص 10.

لقد كانت يهودية الدولة هي الأداة التي جعلت "إسرائيل" قادرة على أن تسنّ القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب، باعتبار أن الاستيطان اليهودي واستيعاب الهجرة هما قيم أساسية لتحقيق المصلحة العامة، ولو تناقضت مع حقوق المواطنين "غير اليهود"، وضمنها حقوق الملكية، كما أن يهودية الدولة، كهدف قيامها وأساسه، جعلت "إسرائيل" ترفض تطبيق حق عودة اللاجئين، مع أنها رسمياً وافقت على قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية من المفترض أن يكون ما يقارب نصف سكانها من العرب قبل أن تعمل على تهجيرهم، ثم احتلال أرض الدولة الفلسطينية أيضاً. وقد دوَّلت الديبلوماسية الإسرائيلية موضوع يهودية الدولة بطلبها أن تعترف كل من الولايات المتحدة والفلسطينيين بـ"إسرائيل" كدولة يهودية، وأن تكتسب هذه العبارة شرعية دولية في الاتفاقات والأعراف الدولية السائدة، وبالتالي في القانون الدولي.[14]

ويعتقد نتنياهو أن نزع الشرعية عن "دولة اليهود" والذي أصبح مكثفاً في السنوات الماضية، يعود إلى عدم اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل دولة يهودية". ففي لقاء أجراه في كانون الأول/ ديسمبر 2010، بعد فشل جهود استئناف المفاوضات بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال: "حتّى إذا نجحنا في الوصول إلى سلام، سوف يستمر التعرّض لشرعيّتنا، لأنّ جذورها ليست في أحداث عام 1967، بل جذورها (أي نزع الشرعية) تعود إلى أحداث عام 1948، الهجوم ضدّ وجود الدولة اليهودية... هنالك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة". تنضمّ هذه التصريحات إلى الكثير من المقولات والخطابات التي أكّد فيها نتنياهو على جوهر القضيّة باعتبارها قضيّة اعتراف لا قضية احتلال؛ أي إنّ جوهر الصراع هو غياب اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة منذ سنة 1948، لا احتلال "إسرائيل" منذ سنة 1967.[15]

وترى الباحثة الإسرائيلية شيري تال–لاندمان Shiri Tal–Landman، أن نتنياهو نقل قضية الاعتراف نقلة نوعية، وهو الوحيد الذي اشترط الاتفاق على موضوع الاعتراف قبل كل شيء، كما أنه أعطى الاعتراف جوهراً أكثر وضوحاً وإلزاماً، وهو

[14] المرجع نفسه، ص 11–12.

[15] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 138.

الاعتراف بـ"يهودية الدولة" وبـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، ووضعها على سُلّم أولويات التفاوض، وسابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، واللاجئين، والاستيطان، والحدود، والترتيبات الأمنية.[16] علماً أن مطلب الاعتراف بحق "الشعب اليهودي" في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، لم يعرض في السابق شرطاً لـ"السلام"، لا مع مصر، ولا مع الأردن، ويشكل عقبة إضافية.[17]

كما شكَّل خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان Bar–Ilan University سنة 2009، تأكيداً راسخاً على المقاربة الإسرائيلية المعتمدة على مبدأ التبادلية في العلاقات بين طرفيْ الصراع، وهي الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة قومية لـ"الشعب اليهودي"، مقابل الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح،[18] وقد أشار نتنياهو في خطاب بار إيلان 1 سنة 2009، إلى أن الانسحاب لم يجلب "السلام"، وأنه يأتي من خلال الاعتراف بالحقوق القومية لـ"الشعب اليهودي" في إقامة "دولة يهودية"، وقال:

> مما يدعونا للأسف أيضاً أن المعتدلين الفلسطينيين غير مستعدين للإدلاء بالأقوال البسيطة التالية، أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا... إن تحقيق السلام يتطلب الشجاعة والإنصاف من كلا الجانبين وليس من الجانب الإسرائيلي وحده، يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة كفانا هذا النزاع، إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا نعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي.[19]

وقال نتنياهو خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة سي أن أن Cable News Network (CNN) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013: "إن الجميع يتحدثون عن تنازلات إسرائيلية،

---

[16] مهند مصطفى، الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (2009–2012) "نصف تسوية ونصف مصالحة"، ص 159.

[17] أنطوان شلحت، فلسطين في برنامج نتنياهو، ص 111.

[18] عدنان أبو عامر، الترتيبات الأمنية لإسرائيل في إطار الحل الدائم، موقع د. عدنان أبو عامر، 2018/1/16، في: https://adnanabuamer.com/post/116

[19] خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان – النص الكامل، موقع صحيفة **هآرتس**، 2009/6/15، في: https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1266091 (باللغة العبرية)

وإنه حان الوقت للحديث عن تنازلات فلسطينية مثل الاعتراف بيهودية الدولة، كما يطالب منا الكثيرون الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة للشعب الفلسطيني، فماذا عن الاعتراف بيهودية الدولة للشعب اليهودي؟"، وأضاف: "إن السلام الحقيقي بالنسبة لنا كإسرائيليين يعني الاعتراف بالدولة اليهودية"، مشيراً إلى أن اعترافهم هذا يشكل مقياساً إذا كانوا يريدون إنهاء الصراع أم مواصلته، بعد حصولهم على دولتهم.[20]

ويتلخّص القول، في أن حكومات اليمين الإسرائيلي ربطت القبول بقيام دولة فلسطينية، بالاعتراف المسبق بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، وسوّقت لهذا الاعتراف بأنه "جذور الصراع"، وفي الوقت ذاته فإن القيادة السياسية في "إسرائيل" تدرك أن الفلسطينيين يفهمون ذلك على أنه تنازل عن حق العودة، وأنه اعتراف صريح بالرواية الصهيونية للصراع؛ أي أنه يتمّ عرض هذا الشرط عند بداية كل جولة مفاوضات، لإفشال هذه المفاوضات حتى قبل أن تبدأ. بعبارة أخرى، إن اشتراط "إسرائيل" الاعتراف الفلسطيني بـ"يهودية الدولة" وحق "الشعب اليهودي" في دولة قومية، هما شرطان يهدفان إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حلٍّ للصراع مع الفلسطينيين.

ثانياً: "السلام الآمن":

مصطلح "الأمن" هو الأكثر حضوراً وهيمنةً في كافة مناحي الحياة في "إسرائيل"، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالدولة قامت في خضمّ الصراع العربي – الصهيوني، منشغلة بتهديد وجودها، بدءاً بشرعية هذا الوجود، ونهاية بإخفاق العرب في تنفيذ خطتهم المتعلقة بوضع حدٍ لهذا الوجود بالوسائل العسكرية، وهي تعيش منذ تلك المرحلة حالة إدراك؛ لكونها قامت على أنقاض شعب آخر لم يُسلّم بوجودها، لا هو ولا الشعوب العربية، وينطلق التوجه الأمني بمجمله من افتراض أساسي، أن العرب لم يسلّموا بوجود "إسرائيل"، وبالتالي هنالك حاجة لإقناعهم من

[20] نتنياهو يطالب بالاعتراف بيهودية الدولة وتشديد العقوبات، مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2013/11/18، في: https://atls.ps/post/2943

خلال الحرب، أو على الأقل للاستمرار باستخدام القوة، ومن هنا تبلور مفهوم الأمن بعد قيام "الدولة اليهودية"، على اعتبار أن العرب لم يعترفوا بـ"إسرائيل"، ولذلك فإن الدولة في حالة خطر أمني مستمر،[21] فهناك فكرة الأمن السرمدي، أي أن أمن "إسرائيل" مهدد دائماً، وحالة الحرب حالة "أبديّة".[22]

يؤسس نهج "الأمن أولاً" المعروف في "إسرائيل" لـ"الوضع الراهن"، ويمنع أي فرصة للتسوية السياسية، وهنا يرى يعقوب عميدرور Yaakov Amidror في مفهوم "الأمن الإسرائيلي" مقابل الدولة الفلسطينية: أنه "إلى جانب الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية تتطلب علاجاً، لأنها توجد تهديداً ديمغرافياً لإسرائيل، يجب أن تكون نقطة البداية أن هذه الدولة ستكون دولة معادية"، وأردف: "من قال لك أنه لن تكون هناك حرب مع هذه الدولة فلا تصدقه"؛ وهنا استنتج عميدرور أنه يجب وضع شروط أمنية قاسية أمام إمكان قيام دولة فلسطينية، لكن حتى مع هذه الشروط، يصف مسؤولون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن شروط الاتفاق على قيام الدولة الفلسطينية، هي في الواقع استعداد للحرب القادمة.[23]

وتنسب الحجج الأمنية الإسرائيلية مسألة الأمن بشكل أساسي، إلى إمكان تسلّح الدولة الفلسطينية، وتطوير قدراتها؛ لذلك يُلقي الجدل الأمني في "إسرائيل" بظلاله على فكرة التسوية السياسية، لأنه يتعارض مع فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.[24]

ويوضّح نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس":

> إن السلام الذي تستطيع دولة إسرائيل أن تتوقع الحصول عليه، هو "سلام الردع" فقط، أي تسويات سلمية منوطة بقدرة إسرائيل على ردع الطرف الثاني عن خرق هذه التسويات، وشنّ حرب جديدة عليها. فالسلام

---

[21] عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، ص 90.

[22] محمد بقاعي، دور إيران في المنطقة وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي، موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/10/9، ص 10، انظر: https://www.harmoon.org/

[23] عومر تسنعني، **من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية: مفهوم الأمن الإسرائيلي والدولة الفلسطينية**، ص 26، و49.

[24] المرجع نفسه، ص 52.

> مع مصر، شأنه شأن اتفاق السلام مع الأردن، تحققا نتيجة اعتراف زعماء هاتين الدولتين بعدم وجود احتمال لوحدة عربية قادرة على إلحاق الهزيمة بإسرائيل في ساحة الحرب.[25]

واستكمل نتنياهو في كتابه:

> إن إصرار العرب على إعادة إسرائيل إلى حدود حرب عام 1967، لا يمكن أن يلاقي رداً إيجابياً من جانب كل من يرغب في تحقيق سلام حقيقي. يجب أن نقول للعرب، أنه لن يحل السلام دون أمن، ولسنا على استعداد للمغامرة بوجودنا، من أجل تلبية مطالبهم. وإذا لم يوافق العرب، اليوم، على هذا، يجب أن نتحلى بالصبر على أمل أن يوافقوا عليه غداً.[26]

ويرى نتنياهو أن هناك نوعين من "السلام": الأول هو المعروف في الغرب، والذي يقوم على الحدود المفتوحة، أي ما يسميه "سلام الديموقراطيات"، والثاني، هو "سلام الردع"، الذي يجب أن يسود في الشرق الأوسط، حيث لا توجد دولة ديموقراطية سوى "إسرائيل"، فـ"السلام" في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا من خلال القوة، و"سلام" "إسرائيل" مرتبط بأمنها.[27]

عشية انطلاق المفاوضات في واشنطن سنة 2011، والتي تزامنت مع رأس السنة اليهودية، بارك نتنياهو "الشعب اليهودي"، وتطرق إلى المفاوضات قائلاً: إننا نُصرّ على أن التسوية بيننا وبين الفلسطينيين يجب أن تستند إلى مبدأين: الأمن والاعتراف، الأمن، لأن أي "سلام" لن يصمد طويلاً بدون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض.[28] وخلال فترة حكمه وضع عدداً من الشروط المسبقة لقيام دولة فلسطينية، بما يحقق أمن "إسرائيل"، وفي مقدمتها:[29]

---

[25] بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص 375.

[26] بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص 400.

[27] السفير طاهر شاش، **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده** (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 137.

[28] مهند مصطفى، الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية 2009–2012 "نصف تسوية ونصف مصالحة"، ص 158.

[29] وليد عبد الحي، تقدير موقف: صفقة ترامب تؤسس لعواصف قادمة في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/1/29.

1. أن الدولة الفلسطينية لا بدّ أن تكون منزوعة السلاح، بحيث لا تملك أسلحة تهدِّد وجود "إسرائيل" وأمنها.
2. أن تحتفظ "إسرائيل" بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها، ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن.
3. أن "إسرائيل" ستكون مسؤولة عن الأمن على المعابر الدولية كافة للدولة الفلسطينية.
4. سيكون للبحرية الإسرائيلية الحق في منع واعتراض وصول الأسلحة والمواد المحظورة التي تدخل في صناعة الأسلحة.
5. لن يكون لدولة فلسطين الحق في الدخول في اتفاقيات عسكرية أو استخباراتية أو أمنية مع أي دولة أو منظمة تهدِّد الأمن الإسرائيلي، ولن يكون للدولة الفلسطينية الحق في تطوير قدرات عسكرية أو شبه عسكرية داخل أراضيها أو خارجها.

عندما يحتدم النقاش الأيديولوجي والسياسي حول مصير المناطق المحتلة سنة 1967 مثلاً فإنه لا يكفي اليمين الإسرائيلي أو القوى الدينية أن تعدد الاعتبارات الأيديولوجية والدينية لإقناع المجتمع الإسرائيلي؛ فهو يخسر المعركة أمام الرأي العام إذا اكتفى بها، ولذلك، تلاحظ في أدبياته السياسية ونشاطاته الإعلامية جمعاً مركباً وغير مبدئي بين العنصر الأيديولوجي الداعي لعدم جواز التخلص من الأرض، والعنصر الأمني القائل بعدم جدوى دفع "إسرائيل" الأرض ثمناً لـ"سلام" وهمي، وأنه لا خيار سوى استمرار الحرب، وهو مركب متناقض؛ لأن المتمسّك بالأرض أيديولوجياً غير مستعد للتخلي عنها حتى لو كان الفلسطينيون جاهزون لـ"السلام"، لكن اليمين الإسرائيلي يتحمل هذا التناقض ويتكيّف معه ويحاول احتواءه، حتى تتكامل الحجج الأمنية مع الحجة الأيديولوجية.[30]

ويضيف الباحث الإسرائيلي عومر تسنعني Omer Zanany، أن "التفكير العسكري" هو المسيطر في "إسرائيل"، وهو متجذّر في مؤسسة "الأمن" والسياسة وبين صانعي القرار، وهو أمر مفروغ منه بين معظم الجمهور الإسرائيلي، إذ يولي

[30] عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، ص 103–104.

"التفكير العسكري" أهمية قصوى للأمن الفوري، ويعطي الأولوية لاستخدام القوة في التعامل مع التهديدات؛ وهذا يعني أن الأمن أصبح أداة بيد الأيديولوجية.[31]

ويرى نتنياهو بأن حدود الرابع من حزيران/ يونيو غير قابلة للدفاع عنها من ناحية عسكرية، وهو موقف يتعزز مع استحضار موقفه حول الحاجة للاحتفاظ بغور الأردن لضمان قوة الردع، علماً بأن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح لا يعني تخلي "إسرائيل" عن سيطرتها الأمنية، في ضوء اشتراط السيطرة الإسرائيلية الدائمة على معابر الحدود، خصوصاً الحدود مع الأردن.[32]

تسعى الحكومات الإسرائيلية لاتخاذ ترتيبات أمنية صارمة لتجنب تكرار ما حدث بعد انسحاب "إسرائيل" من لبنان وغزة، حيث تحولت هاتان المنطقتان كما يدّعي نتنياهو إلى "قاعدتين إرهابيتين" برعاية إيرانية، تمّ إطلاق آلاف الصواريخ منهما على "إسرائيل"، وبالتالي فإنه يجب ضمان وجود تدابير أمنية راسخة على أرض الواقع، وكذلك ضمان القدرة الإسرائيلية على منع استيراد الأسلحة إلى الأراضي التي سيتم إخلاؤها.[33]

وضمن هذا المنظور فإن "إسرائيل" لا تمتلك قدرة الدفاع عن نفسها في حدود سنة 1967، حيث إن أي دفاع ناجع وحقيقي لا بدّ أن يستند إلى عمق استراتيجي يُتيح للقوات المدافعة الانتشار على بُعدٍ مناسب بين الجبهة وبين المؤخرة الاستراتيجية للدولة، ووفقاً لخطوط سنة 1967، لا تمتلك "إسرائيل" أي عمق، كما أن معظم شبكاتها التحتية مكشوفة للقوات المعادية التي ستتمركز على المناطق الحيوية[34] في الضفة الغربية، والجدار الأمني لا يمكنه أن يصبح خط الحدود الشرقية لـ"إسرائيل"،

---

[31] عومر تسنعني، **من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية: مفهوم الأمن الإسرائيلي والدولة الفلسطينية**، ص 12.

[32] عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، "إسرائيل ومفاوضات السلام،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2012**، ص 62–63.

[33] أيام بنيامين: الحلقة الثانية DVD، القناة 12 الإسرائيلية، 2019/12/16.

[34] **المنطقة الحيوية:** هي منطقة ذات أهمية كبيرة، سواء كانت تكتيكية أم إستراتيجية. انظر: محمد أمين، **قاموس المصطلحات العسكرية** (د.م: د.ن، د.ت)، ص 522. أو هي الأرض التي تعطي من يتموضع عليها تفوقاً، ما يجعل الطرف الآخر عاجزاً عن خوض معركة دفاعية ناجحة. انظر: **تكتيك الوحدات الصغرى** (غزة: أكاديمية فلسطين العسكرية، 2015)، ص 156.

فباستطاعة الجدار منع مخاطر تسلل "المخربين"، لكنه لا يستطيع منع إطلاق نيران الرشاشات والقناصة والقذائف الصاروخية أو صواريخ الكتف المضادة للطائرات، التي يمكن أن تهدد الطيران المدني، وبناء على ذلك فإن الحدود القابلة للدفاع عنها يجب أن تتضمن ما يلي:[35]

1. السيطرة على منطقة غور الأردن، سواء كعائق أمام تسلل "العناصر الإرهابية"، أم كحاجز يحول دون تسلل قوة عسكرية من الشرق، ويتعيّن على "إسرائيل" السيطرة على معابر الحدود في المنطقة من أجل منع تهريب وسائل قتالية عبرها.
2. توسيع الممر الضيّق الذي يربط بين القدس وتل أبيب، وإيجاد مجال دفاعي حول القدس من الجهة الشرقية.
3. نقل أو إزاحة الحدود شرقاً في المناطق الحيوية للدفاع عن العمق الاستراتيجي، ومن ضمنها التلال المطلة على مطار بن جوريون Ben Gurion Airport "اللد" ومناطق على امتداد الساحل بين تل أبيب ونتانيا.

يتضح مما سبق، أن الحكومات الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو عملت على استغلال المخاوف الدفينة والمتأصّلة وبواعث القلق الأمني لدى الإسرائيليين؛ من أجل إقناع الرأي العام الداخلي والخارجي، بالنأي عن "عملية السلام"، وترسيخ شكوكهم حيال نوايا الفلسطينيين، وتقليص الضغط العام، والتنصل من مسؤولية غياب "السلام".

ثالثاً: الادّعاء بعدم وجود شريك فلسطيني:

ثمّة تآكل ملحوظ في أوساط الجمهور والساحة السياسية سواء في "إسرائيل" أم في الساحة الفلسطينية، في الثقة بإمكان التوصل إلى اتفاق شامل بين طرفيْ الصراع،[36] إذ تقوم سياسة إدارة الصراع في الضفة الغربية على استبعاد وجود شريك فلسطيني، واستمرار وضع السلطة ما بين عدم التمكين ومنع الانهيار، ليفعل الأمر

[35] أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بالدولة اليهودية كمنأى من "الخطر الديمغرافي"**، ص 32.
[36] شلومو بروم وآخرون، "احتمالات تحريك المسيرة السياسية وتطوير العلاقات على الساحة الإقليمية،" ص 91.

الواقع فعله، أما في قطاع غزة فباستخدام سياسة العزل والاحتواء والقوة حيناً، والتسهيلات أحياناً، لكن دون السماح بالوصول إلى انفراجة حقيقية، مع الاستعداد الدائم لاحتمال فشل الاحتواء.[37]

ويهدف أسلوب الادّعاء بعدم وجود شريك فلسطيني إلى تحقيق هدفيْن: أولاً؛ نزع شرعية السلطة الفلسطينية، وإلقاء اللوم الدائم عليها وعلى رئيسها محمود عباس (أبو مازن)، ثانياً؛ وفي الوقت نفسه إحداث تغيير جوهري في قواعد لعبة العملية السياسية، من خلال وضع مطالب عالية المستوى وغير مسبوقة من قبل "إسرائيل"؛ بهدف إظهار الفجوات بين الطرفيْن، وبالتالي عدم جدوى محاولات التوصل إلى تسوية دائمة.[38]

ولا تنظر "إسرائيل" إلى السلطة الفلسطينية أكثر من أداة "إدارة" لحياة الفلسطينيين، ولم يعد البحث عن شريك يُقلق الإسرائيليين طالما أن العملية السياسية لم يعد مأمولاً أن تُبعث فيها الحياة، وعلى الرغم من أن نتنياهو واصل الإصرار على أنه مستعد لإجراء حوار مع الفلسطينيين، فإنه من المشكوك فيه وجود مصلحة حقيقية لديه في التفاوض بهدف التوصل إلى اختراق ملموس نحو التسوية.[39]

إذ إن انعدام الثقة، وغياب القدرة على جسر الفجوات، تزداد حدّة؛ بسبب انعدام توازن القوى بين طرفيْ الصراع، فـ"إسرائيل" تسيطر عملياً على الحياة اليومية للفلسطينيين، وأمامها سلطة رسمية بلا سلطة فعلية على الأرض، مسلوبة الإرادة، تعتمد بشكل تام على الدعم الاقتصادي والسياسي الدوليين، وأداؤها ووجودها منوطان بقرارات الحكومة الإسرائيلية.[40]

---

[37] السياسات الإسرائيلية لا تنتظر الانتخابات، مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2019/6/20، في: https://atls.ps/post/16574

[38] عومر تسنعني، **من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية: مفهوم الأمن الإسرائيلي والدولة الفلسطينية**، ص 21.

[39] عاطف أبو سيف، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2017** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2017)، ص 40.

[40] أودي ديكل وأما باتريك، العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية: عودة إلى النهج العملي، معهد دراسات الأمن القومي، كانون الثاني/ يناير 2017، انظر: https://www.inss.org.il/he/ (باللغة العبرية)

وتشكّك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقدرة السلطة الفلسطينية على الالتزام بالاتفاق وتطبيقه، وذلك بسبب ضعفها في الحكم، وفقدان شرعية قيادتها في أعين الشعب الفلسطيني، وضعفها أمام حركة حماس، والفجوات الكبيرة بين السلطة في الضفة الغربية وحكم حماس في قطاع غزة، من هنا ينبع التخوف الإسرائيلي من أنه وبعد إقامة الدولة الفلسطينية، يمكن أن يصل إلى الحكم فصائل مقاوِمة إسلامية، على رأسها حركة حماس.[41]

ولا يؤمن كثير من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على الوفاء بالتزاماتها وفق تسوية سلمية، خصوصاً في الموضوع الأمني،[42] كما أنهم لا ينظرون لمحمود عباس شريكاً لـ"السلام"، إذ تتخلص نظرتهم على أنه غير قادر على قيادة الضفة وغزة لاتفاق مع "إسرائيل"،[43] وقد أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة الكنيست سنة 2014، أن 64% من الإسرائيليين يرون رئيس السلطة ليس شريكاً لمحادثات "السلام"، بينما عبّر 27% فقط بأنه شريك لمحادثات "السلام".[44]

في المقابل، فإن الخبراء الإسرائيليين يبدون خشية بالغة من انهيار السلطة، وفقدان الأداة التي توحي للغرب بأن "عملية السلام" على قيد الحياة، فالبديل المباشر، سيكون التنظيمات المقاوِمة التي لا تقبل بمبدأ المفاوضات أصلاً، وهذا الانهيار سيتسبب بمتاعب أمنية في الضفة الغربية، إذا ما تراجع أو انتهى التعاون الأمني[45] القائم حالياً مع أجهزة الأمن للسلطة الفلسطينية، التي أثبتت فاعليتها في تقديم الخدمات الأمنية لـ"إسرائيل"، على حساب الشعب الفلسطيني.[46]

---

[41] المرجع نفسه.

[42] غيورا أيلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، العدد 34، نيسان/ أبريل 2009، ص 60.

[43] شمعون شتاين وشلومو بروم، إدارة الصراع مع حماس – الحاجة إلى تغيير السياسيات القائمة، معهد دراسات الأمن القومي، 2014/8/20. (باللغة العبرية)

[44] غالبية الإسرائيليين يعتبرون عباس ليس شريكاً للسلام، مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2014/10/2، في: https://atls.ps/post/8676

[45] يرى الباحث: بأنه "تعاون أمني" وليس مجرد "تنسيق أمني".

[46] معهد دراسات الأمن القومي، **التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل 2010**، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والاعلام والنشر الإلكتروني (بيروت: مركز باحث للدارسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2011)، ص 16.

وقد باتت السلطة الفلسطينية تتماشى مع أي خطاب سياسي مستفز، وحتى على مستوى الإدانات والشجب والاستنكار، لم يعد يُرى أي موقف قوي للسلطة؛ أي إن السلطة تقبل بالدور الإداري لا السياسي، ليس من ناحية العمل، بل أيضاً من ناحية القبول الضمني. وتخشى السلطة على مكتسباتها الاقتصادية، وهذا الأمر منح الاحتلال المزيد من مساحة الضغط، وهذا ما يظهر في الخطاب اليميني الداخلي، المرتكز في الأساس على أن الهمّ الفلسطيني مرتبط بلقمة العيش وليس له أبعاد سياسية، الأمر الذي زاد من جمهور المقتنعين بأنه لا حاجة لحلول تُفضي إلى انسحاب إسرائيلي من أي شبر من الأراضي المحتلة سنة 1967.[47]

يرى أوري فريدمان Uri Friedman مدير التحرير في المجلس الأطلنطي Atlantic Council: أنه منذ اتفاقيات أوسلو ترسخ "شكّ عميق جداً" حول المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خصوصاً بين الأجيال الشابة التي ترى أوسلو ذكرى بعيدة، وعلى وجه الخصوص الشباب الفلسطينيين الذين نشأوا تحت الاحتلال الإسرائيلي، وشاهدوا المستوطنات اليهودية تنمو، تخلّوا عن الأمل في أن يمنحهم الإسرائيليون حقوقهم في يوم من الأيام، فلم تعد الأغلبية في كِلا الجانبيْن تؤيد حل الدولتين، ويمتد انعدام الثقة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.[48]

ومن هذا المنظور، فإن حكومات اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو تتعامل مع السلطة الفلسطينية كإدارة وليس كشريك سياسي، وعملت على موضعة مكانها تحت مبدأ سلطة بلا سلطة واحتلال بلا كلفة؛ وهذا ما وفّر حالة من الصدقيَّة لدى الرأي العام في "إسرائيل" والعالم بعدم وجود شريك فلسطيني قادر على حماية اتفاق التسوية في حال التوصل إليه.

---

[47] عماد أبو عواد، عدم الاستقرار في الساحة السياسية الصهيونية وانعكاساته على القضية الفلسطينية، موقع مركز القدس للدراسات، 2021/1/13، انظر: https://alqudscenter.info/

[48] Uri Friedman, Martin Indyk Explains the Collapse of the Middle East Peace Process, site of *The Atlantic* magazine, 3/7/2014, https://www.theatlantic.com/international/archive/2014/07/indyk-netanyahu-and-abbas-loathe-each-other/373922/

رابعاً: المفاوضات لأجل المفاوضات:

تحوَّلت المفاوضات إلى هدف بحدِّ ذاته تستفيد منه "إسرائيل" في كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية، أو حتى الدولية،[49] ولا ترى الحكومات الإسرائيلية في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية أنها ستؤدي إلى نتيجة بشأن حلٍّ أو تسوية للصراع، وما دخولها مسار المفاوضات مع ولاية نتنياهو الثانية سنة 2009؛ إلا من أجل تهدئة الغضب الأمريكي، والتملص من الضغط الدولي؛ لذلك سارت على خطيْن في هذا السياق، فقبلت بالمفاوضات لإرضاء الولايات المتحدة، ووضعت في وجه تلك المفاوضات عراقيل حتى لا تصل إلى نتيجة، دون أن تتحمل هي المسؤولية، لكن اللافت في السلوك الإسرائيلي هو إلقاء اللوم على الطرف الفلسطيني بشكل غير موضوعي، واتهامه بأنه يتخذ الاستيطان وتهويد القدس ذريعة لإذكاء الغرائز ضدّ اليهود.[50]

وتنتهج "إسرائيل" استراتيجية مبنية على أساس الإرجاء والتسويف في اتخاذ حلول لهذه الموضوعات مستغلة حالة الانقسام الفلسطيني والعربي، بأن تجعل أياً من المفاوضات تبدأ وتنتهي إلى المربع الأول، وهذه سياسة جميع القوى السياسية الإسرائيلية، مع التلويح واستخدام القوة المفرطة من وقت لآخر هادفةً ردع المقاومة الفلسطينية.[51] فالحكومات الإسرائيلية أرادت إدارة الصراع من خلال المفاوضات لذاتها، وليس للوصول إلى حل، إذ إن شروط نتنياهو، السابق ذكرها، هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حلٍّ للصراع.[52]

في واقع الحال ليس هناك من سبب حقيقي يدفع نتنياهو نحو حل الصراع، فجمهور ناخبيه لا يرى في المفاوضات مصلحة أو فائدة،[53] وصحيح أن فترة حكم

---

[49] مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية، ص 87.

[50] معهد دراسات الأمن القومي، **التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل 2010**، ص 11–12.

[51] محمد حجاج، **الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي: إعادة ترتيب أوراق الصراع**، ص 31.

[52] مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية، ص 84.

[53] ياعيل باتير، "المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام (نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية)،" ص 7.

نتنياهو تميّزت بالجمود السياسي، إلا أنه كانت هناك محاولات ظاهرية مستمرة من أجل استئناف المفاوضات تحت شعار الوصول لاتفاق دائم،[54] وقد أشار نتنياهو كثيراً في وسائل الإعلام بأن "أي حل سياسي للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين يجب التوصل إليه عن طريق المفاوضات".[55] ويقول جيمي كارتر Jimmy Carter في هذا السياق:

> حتى تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها.. فإنها قررت أن تتجنب أي مفاوضات تهدف إلى تحقيق السلام؛ وأن تتهرب حتى من القيود الأمريكية الطفيفة الموضوعة عليها... عن طريق أفعال أحادية الجانب؛ وقامت بتسميتها التقارب... حتى تقتطع لنفسها أفضل الأراضي في الضفة الغربية.. تاركة الفلسطينيين المعدمين في بقعة صغيرة ممزقة إلى شظايا متباعدة من أراضيهم.[56]

استفادت "إسرائيل" في العملية التفاوضية من مزايا عدّة، أهمها: غياب التكافؤ في ميزان القوى لمصلحة "إسرائيل" التي تسيطر على الأرض وتتحكم في حياة السكان، والنفوذ الصهيوني الإسرائيلي الدولي، وقدرته على التأثير وصناعة القرار في الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى، والدول ذات الأوزان السياسية والاقتصادية في العالم، زيادة على حالة ضعفٍ وعجزٍ وانقسامٍ فلسطيني وعربي وإسلامي، وإدارة فلسطينية للمفاوضات تعاني من ضعف التنظيم ونقص الخبرة، وفوقية القرارات، وغياب الرؤية والاستراتيجية، بالإضافة إلى الانقسام الداخلي وانعكاساته.[57]

عملت "إسرائيل" على إبقاء العملية التفاوضية عملية مستمرة ولا نهائية، فقد أراد الإسرائيليون ملء الفراغ باستمرار، والوجود الدائم للّعبة التفاوضية، ومنع وقوع حالة انهيار تؤدي إلى انفجار الوضع، وتجزئة قضايا التفاوض والاستغراق في التفاصيل التفاوضية، إذ تتعمد "إسرائيل" تحويل عملية التسوية إلى متاهة

---

[54] ليئور لهراس، **مفاوضات حول القدس "مراجعة العمليات التفاوضية الإسرائيلية – الفلسطينية في قضية القدس 1993–2011"**، ص 63. (باللغة العبرية)

[55] نتنياهو يحذر من تداعيات فرض الإملاءات على إسرائيل، مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2014/12/16، في: https://atls.ps/post/9609

[56] جيمي كارتر، **فلسطين "سلام" لا "تفرقة عنصرية"**، ترجمة عادل نجيب بشرى (د.م: د.ن، د.ت)، ص 201.

[57] محسن محمد صالح، الاستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر، موقع الجزيرة.نت، 2010/4/25، انظر: https://www.aljazeera.net/

يصعب التحرك في دهاليزها كما يصعب الخروج منها، فتناقش أدقّ التفاصيل لعمل اتفاقات وبروتوكولات ومذكرات، ينشغل بها عشرات المتفاوضين، في مئات الساعات التفاوضية، بأشكال ثنائية ومتعددة ودولية، بحيث يبدو استرجاع الفلسطينيين لأبسط حقوقهم انتصاراً كبيراً و"تنازلاً" إسرائيلياً "مؤلماً".[58]

إزاء هذا الوضع بقيت المفاوضات عاجزة عن تقديم أي إنجاز ملموس للفلسطينيين، وكانت نتائجها تنعكس بصورة سلبية في كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، فبالرغم من المفاوضات المتكررة في الزمان والمكان، فإنها لم تحقق أي شيء إيجابي للشعب الفلسطيني، الذي طال انتظاره ليرى نتائج فعلية وإيجابية لتضحياته منذ احتلال فلسطين سنة 1948.[59]

أما بخصوص الأحزاب الإسرائيلية، فإن جوهر الخلاف الرئيسي لم يعد في تفاصيل الحل فحسب، بل في الحاجة له ابتداءً، فما يسمى إسرائيلياً بأحزاب اليسار أو الوسط، ترى ضرورة إجراء تفاوض مع الفلسطينيين حتى لا تغرق "إسرائيل" في عزلتها، فيما يُصرّ اليمين على أن مصالح "إسرائيل" تتعارض مع أيّ تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون؛ لذلك لا مفر من فرض تسوية من نوع ما عليهم، وفي أحسن الحالات ليس أمام الفلسطينيين إلّا أن يقبلوا بالمتاح لهم، ويفاوضوا على تحسين أوضاعهم المعيشية، لا حقوقهم السياسية.[60]

وينظر نتنياهو و"شركاؤه الطبيعيّون" إلى المفاوضات هدفاً بحدِّ ذاتها، وليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى، فبالرغم من تصريحاته المتكررة بأن "إسرائيل" مستعدة للتفاوض، إلا أنه برع في إيجاد الأعذار وتقديم المطالب التي تجعل مجرد الذهاب للمفاوضات جهداً مرهقاً. حتى الفترات الزمنية التي لم تجرِ فيها مفاوضات، كان نتنياهو دائم الحديث عن ضرورة استمرار العملية السلمية، فهو لم يدر ظهره بشكل كامل لجهود استئناف المفاوضات، بل كان يصرّ على ضرورة استئنافها، وعلى

---

[58] المرجع نفسه.

[59] حامد الدباس، مفاوضات من أجل المفاوضات، الجزيرة.نت، 2009/5/24.

[60] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2013** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2013)، ص 55.

الرغم من التفاؤل الذي استقبل به قرار استئناف المفاوضات غير المباشرة فإنه أصرّ على العودة للمفاوضات المباشرة.[61]

وفي حال استئناف المفاوضات مستقبلاً من دون مرجعية واضحة وملزمة، وفي ظلِّ الاختلال الفادح في ميزان القوى، والأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية الراهنة؛ فإنها ستؤدي في أحسن الأحوال إلى العودة إلى مسار "المفاوضات من أجل المفاوضات"، التي أصبحت منذ زمن بعيد هدفاً بحدِّ ذاته، وليس وسيلة لتحقيق الأهداف، فهي تدير الصراع ولا تحلّه، وتعطي الوقت اللازم لـ"إسرائيل" لاستكمال فرض الأمر الواقع الاحتلالي، وقطع الطريق على بروز بدائل فلسطينية وعربية ودولية بديلة عن خيار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية منفردة، خصوصاً قطع الطريق على اندلاع انتفاضة جديدة تبدو حتمية إذا ما استمر الجمود في التسوية مع استمرار العدوان والاستيطان والعنصرية.[62]

ولكن لماذا يقبل رئيس السلطة الفلسطينية عباس ويستمر بالتفاوض، الصحافة الإسرائيلية تفسر ذلك؛ بأن عباس يحتاج لنوع ما من الشرعية، والمفاوضات تمنحه ذلك، وتمنح حكومته مبررات البقاء في السلطة، وأصبح من المُسلّمات أن مصدر الشرعية لأي قيادة فلسطينية هو تعلقها بالمشروع الوطني الفلسطيني، وأي مراجعة سريعة لمسيرة المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ستفضي إلى استنتاج جاد، هو أن المفاوضات بأي حال من الأحوال هي وسيلة للتظاهر بمحاولة التوصل إلى حلول للمشكلات التي تعترض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.[63]

والحقيقة أن جولات المفاوضات كافة، خلال الفترة 2009–2020، لم تكن سوى حالة من تجريب المجرّب، وكِلا الطرفين اتجه للتفاوض نزولاً عند رغبة الإدارة الأمريكية، فالحكومة الإسرائيلية لم تبتغِ سوى كسب الوقت وحتى لا تغرق "إسرائيل" في عزلةٍ سياسية، أما قيادة السلطة الفلسطينية، فلم تبتغِ سوى إضفاء نوع من الشرعية على

---

[61] عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، "مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية: من قضية احتلال إلى قضية اعتراف،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2011**، ص 30، و34–35.

[62] هاني المصري، مفاوضات من أجل المفاوضات... حصادها مر، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2013/8/1.

[63] مفاوضات من أجل التفاوض، موقع صحيفة **الغد**، عمّان، 2011/7/25، في:
https://alghad.com/story/461333

وجودها، بحكم ارتباطها بالمشروع الوطني! وهكذا، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تهدف إلى إطالة أمد التفاوض مع استمرار بناء الوقائع على الأرض، للوصول إلى الأوضاع النهائية المفروضة إسرائيلياً، مع نزع أوراق الضغط الفلسطينية، بحيث لا يجد الفلسطيني في النهاية ما يتفاوض عليه، ويكون أمام خيارات محددة بالسقف الإسرائيلي.

إضافةً إلى أن آفاق المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية قاتمة، ومن المستبعد جداً أن يحصل الفلسطينيون على "تنازلات" من "إسرائيل" تكون أفضل من تلك التي رفضوها في الماضي، وعليه فإن فكرة التسوية ستستمر في التلاشي، خصوصاً إذا ضمَّت "إسرائيل" الضفة الغربية وغور الأردن.

خامساً: "السلام" الاقتصادي:

تسعى "إسرائيل" إلى ترويج مفهوم "السلام" الاقتصادي بديلاً عن الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعودة اللاجئين، وتقسيم القدس، وإزالة المستوطنات؛ للالتفاف على عجزها عن بلورة رؤية أو حلٍّ للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولتأكيد رغبتها في "السلام" أمام المجتمع الدولي،[64] علماً بأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كامل على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك وفق الاتفاقيات الملحقة باتفاقية أوسلو "بروتوكول باريس Paris Protocol"،[65] وتفترض مقاربة "السلام" الاقتصادي إيجاد طرق لتشغيل عجلة الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، بحيث يكون الاقتصاد في وضعية خضوع وارتهان لـ"إسرائيل".[66]

ينطلق "السلام" الاقتصادي بديلاً عن الحل النهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ومدخلاً لنسج علاقات اقتصادية مع العالم العربي من بوابة الاقتصاد

---

[64] نادية سعد الدين، السلام الاقتصادي، الجزيرة.نت، 2013/7/7.

[65] أشرف بدر، **تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، سلسلة دراسات علمية محكمة (14) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021)، ص 45.

[66] مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع**، ص 148.

الذي يجلب الازدهار والرفاهية، والتخفي بأهدافه العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية، وتسييج جدار مضاد حول خطوط حدود مطاطية مرنة، يضمن لها استغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلالها في الاستيطان، مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي ستقدم للفلسطينيين،[67] وهنا يرى نتنياهو أنه كلما ارتفعت جودة حياة الفلسطينيين؛ قلّ احتمال تصعيد الصراع.[68]

وتبنى نتنياهو فكرة "السلام" الاقتصادي للدخول إلى قلب منطقة الشرق الأوسط؛ للسيطرة على مقدرات الدول العربية والدخول في عملية التطبيع من باب الاقتصاد، وتستخدم "إسرائيل" المال والاقتصاد والتكنولوجيا للسيطرة على اقتصاد هذه الدول، من أجل دعم اقتصادها، ويأتي ذلك بمنزلة مقدمة للعلاقات السياسية مع العالم العربي.[69]

ويحمل نتنياهو أيديولوجية ترمي لهندسة العلاقة مع الفلسطينيين بحيث تكون قائمة على الاقتصاد، وليست قائمة على علاقات سياسية، ويعتمد على فكرة أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يشاركون في العمل المقاوم، إنما يريدون البحث عن فرص عمل؛ لإعالة عائلاتهم، هنا انطلق نتنياهو من فكرة أنه يجب أن يكون "السلام" مع الفلسطينيين عبارة عن "سلام" اقتصادي، بمعنى توفير ما يحتاجونه من اقتصاد، يديرون أنفسهم بأنفسهم، أي أنه كلما حسّن من اقتصاد الفلسطينيين، وكلما ربط العمل المقاوم بالاقتصاد، بمعنى عقاب الفلسطينيين اقتصادياً في حال قيامهم بأي عمل مقاوم، سيؤثر مع الوقت إيجاباً لصالح "إسرائيل"، ويقلل من عمليات المقاومة، وبالتالي يصبح همّ الفلسطيني هو الاقتصاد، ولا يصبح لديه أي طموحات سياسية، وتحسين الاقتصاد سيؤدي مع مرور الوقت إلى تخلي الفلسطينيين عن الحلم السياسي في إقامة دولة.[70]

---

[67] رائد حلس، "السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 270، شتاء 2017، انظر: https://www.prc.ps/

[68] آرييه غرين، الصعود الهادئ للسلام الاقتصادي، موقع ميداه، 2011/11/7، انظر: https://mida.org.il/ (باللغة العبرية)

[69] مقابلة مع مصطفى الصواف، محلل سياسي، غزة، اتصال شخصي، 2021/9/14.

[70] مقابلة مع عماد أبو عواد، 2021/9/13.

ومن المعلوم أن "إسرائيل" لديها أحلام توسعية كبيرة، وبالتالي لا ترغب في التخلي عن أي جزء من الأرض من ناحية أيديولوجية وعقائدية، هنا تجد الفرصة في أن "السلام" الاقتصادي لن يدفعها باتجاه عقد اتفاقيات سياسية والانسحاب من الضفة الغربية التي تعدّها منطقة حيوية ومهمة، كما أنها مهمة من الناحية الأيديولوجية، بالإضافة إلى الناحية الأمنية، فـ"إسرائيل" ترى أن الانسحاب من أي جزء من الضفة الغربية سيكون له انعكاس سلبي على الأمن الإسرائيلي، وبالتالي لن تذهب بعيداً في مجال "السلام" السياسي الذي سيلزمها بالانسحاب؛ لذا فهي تُفضِّل "السلام" الاقتصادي، لأنه لن يعرّض أمنها للخطر. كما تسعى "إسرائيل" لـ"السلام" الاقتصادي لأن ساحة الضفة الغربية باتت لا تمثل لها بُعداً أيديولوجياً ودينياً وأمنياً فحسب، إنما كذلك مساحة هائلة من الأرض، حيث إن "إسرائيل" تعاني من اكتظاظ سكاني، باستثناء النقب، وبالتالي ترى أن مساحة التوسع الممكنة هي الضفة الغربية؛ لذا يجب الاستمرار في التمسك بها.[71]

وشهدت فترة الدراسة قبولاً لفكرة "السلام" الاقتصادي من طرف السلطة الفلسطينية، التي من الناحية العملية لا تتحدث كثيراً عن البعد السياسي، سوى من نوع المجاملة في المناسبات، وعلى الأرض تطبق "السلام" الاقتصادي، عبر امتيازات اقتصادية لقياداتها وللمقربين منها، وتحاول من خلال هذه الامتيازات أن تفرض توجهاً معيناً على الفلسطينيين، من خلال محاربة المقاومة، وكلما مرّ الزمن كلما تمسكت هذه الفئة بـ"الفُتات" الاقتصادي الذي تقدمه "إسرائيل"، وبالتالي توجه صراعها أمام الشارع الفلسطيني بدل أن يكون صراعها أمام الاحتلال الإسرائيلي.[72]

وقد تحدث نتنياهو سنة 2008 في مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference فقال: "الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية قد يقود إلى أن يشعر الناس بأنه ليس لديهم ما يخسرونه"، وانطلاقاً من هنا ترى الحكومات الإسرائيلية بأن تحسّن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية قد يؤدي إلى تقليل احتمالية اندلاع جولة عنف إضافية بين الطرفين؛ أي أنه كلما كان التعاون الاقتصادي أعمق، كلما زاد الرفاه الاقتصادي لكِلا الجانبيْن، وبالتالي سينخفض الحماس لاتخاذ خطوات قد تتعارض مع النشاط

[71] المرجع نفسه.

[72] المرجع نفسه.

الاقتصادي.[73] ولذلك، شغلت فكرة "السلام" الاقتصادي حيّزاً مهماً من أعمال بعض لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأطراف العربية، على مستويات رسمية وغير رسمية، في تسويق مقولة أن "السلام" الإسرائيلي – الفلسطيني سيجلب الرخاء والازدهار.[74]

ويتلخص مغزى "السلام" الاقتصادي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة بوجود الاحتلال الذي انخفضت كلفته، ورفعت عنه أعباؤه ومسؤولياته، وحوّله إلى احتلال رابح جداً ومستمر ومتعمق ومتوسع في طول وعرض الأرض الفلسطينية، وبه تمّ غضّ الطرف عن المشروع السياسي لدولة الاحتلال "مشروع الأبارتهايد Apartheid" من الناحية العملية وعلى الأرض، وذلك من خلال إحالة العملية السياسية إلى تفاوض ثنائي بين محتل وشعب تحت الاحتلال، يملك المحتل فيها حقّ النقض كل الوقت، وحقّ تمديد الوقت إلى ما لا نهاية، وحقّ الدنو من اتفاق، ومن ثم إلغاء التقارب والعودة إلى بداية صفرية، وهدف أيضاً إلى ترسيخ ليبرالي جديد للسلطة بدون صلاحيات، فلم تترجم أي من اتفاقيات التبادل التي أبرمتها السلطة مع بلدان ومجموعات عربية ودولية؛ بسبب معارضة "إسرائيل"، إذ تحوّلت السلطة إلى كيان لإقامة الصفقات من وجهة نظر المانحين، منفصل عن مصالح السواد الأعظم من الشعب، باستثناء شريحة تنعم بدخل عالٍ وتسهيلات خاصة.[75]

وبخصوص نتائج "السلام" الاقتصادي فكانت كارثية، منذ بدء تطبيق اتفاق أوسلو، فقد تآكلت طاقات النمو، لا سيّما الموارد الطبيعية التي نهبت، وجرى تقويض القدرات الإنتاجية، وأصبحت القوى العاملة تحت رحمة قرار أمني واقتصادي إسرائيلي، وتراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي إلى 7.5%، وتراجع القطاع الصناعي بنسبة 6%، وتراجعت صناعة الحجارة والرخام، ذلك إن بناء الدولة وتطوير الاقتصاد في ظلّ الاحتلال والعلاقة الاستعمارية البنيوية، مهمتان مستحيلتان

---

[73] نيتسان فيلدمان، السلام الاقتصادي "النظرية مقابل الواقع"، معهد دراسات الأمن القومي، 2009، ص 18، في: www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2022/12/f-4151278777.pdf (باللغة العبرية)

[74] رائد حلس، "السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي".

[75] مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع**، ص 149.

في ظلّ احتلال رابح رأى في ضعف حركة التحرر الفلسطينية لحظة سانحة لتعزيز أطماعه الاستيطانية الإحلالية.[76]

واستناداً على ذلك يمكن القول، إن "إسرائيل" وظّفت فكرة "السلام" الاقتصادي أسلوباً من أساليب إدارة الصراع مع الفلسطينيين؛ كونها عاجزة عن الوصول إلى مرحلة الحسم لهذا الصراع، إذ إن الحل الاقتصادي لن يدفعها باتجاه الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وتفكيك مستوطناتها، وتهديد أمنها، ولتأكيد رغبتها في "السلام" أمام المجتمع الدولي، إذ إنها عبر عرضها لهذه الفكرة فإنها تحرف النظر عن الحل السياسي المتمثل بتسوية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف.

سادساً: ربط المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب":

يروّج نتنياهو لفكرة أن المشروع الصهيوني هو جزء من الصراع الحضاري بين الغرب المسيحي – اليهودي والحضارة العربية – الإسلامية، علاوة على أن المشروع الصهيوني هو رأس الحربة في هذا الصراع، وحملت كتاباته ومقولاته، ولا سيّما في كتابه "مكان تحت الشمس" مثل هذه المقولات، وكرّر في خطاباته مقولة مفادها أن هدف "الإسلام المتطرف" هو السيطرة على العالم والقضاء على قيم الغرب، وهو في الوقت نفسه لا يعرّف في كتاباته مفهوم "الإسلام المتطرف"، ويمكن القول إن كل من يتحدى المشروع الصهيوني والنفوذ الغربي هو "إسلام متطرف"، حتى وإن كان يحمل فكراً قومياً.[77] ويروم نتنياهو من وراء هذا الأسلوب لوضع "إسرائيل" في دائرة الدول الغربية التي تعاني من "الإرهاب"؛ لاستدرار الدعم الغربي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وتبرير ما قامت وما ستقوم به "إسرائيل" تجاه الشعب الفلسطيني؛ لتغيير صورتها أمام العالم.[78]

---

[76] المرجع نفسه، ص 150.

[77] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 104.

[78] مقابلة مع عماد أبو عواد، 2021/9/13.

وتبقى البداية التاريخية الأهم عند نتنياهو في محاولته الحثيثة لربط النضال الوطني الفلسطيني بالنازية، فهذا النضال تعود جذوره إلى النازية، إلى حدٍّ الزعم أن الثقافة العربية الإسلامية، التي مثّلها المفتي الحاج أمين الحسيني، هي من أقنعت هتلر بإبادة اليهود،[79] وفي خطاب نتنياهو في المؤتمر الصهيوني العالمي World Zionist Congress سنة 2015، قال: إن المفتي الحاج أمين الحسيني أقنع هتلر بالحل النهائي لمسألة اليهود في أوروبا، أي إبادتهم، لأن هتلر أراد طردهم فحسب؛ لذا فالمفتي الفلسطيني هو المسؤول عن إبادة اليهود في أوروبا![80]

ويؤطر نتنياهو الحالة الفلسطينية ضمن الأنموذج الفكري "صراع الحضارات"، ويعرض أفكاره بشأن "الإرهاب" باعتبار ذلك جزءاً من صراع حضاري، ويعزو الإرهاب الدولي إلى المنطقة العربية، ويرى أن اختطاف الطائرات، ووضع المتفجرات في السفارات، والاغتيالات الديبلوماسية، واحتجاز الرهائن وغيرها، هي اختراع "الإرهاب" العربي الذي تبنته منظمات إرهابية عالمية أخرى بعدهم، وبسببهم انتشر الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ويدّعي نتنياهو أنه على الرغم من أحداث العنف الكبيرة في المنطقة العربية، ما تزال الأمم المتحدة ترى القضية الفلسطينية القضية المركزية في الشرق الأوسط، مكرراً أنها تعطي هذه المسألة جُلّ اهتمامها، وتهمل سائر القضايا في المنطقة، وموضحاً أن أعمال العنف في الشرق الأوسط لا تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.[81]

تستخدم "إسرائيل" حالة الفوضى الدموية التي يسبح فيها العالم العربي، والحرب الأهلية في سورية والعراق وليبيا واليمن والصومال وغيرها، وصعود قوة الحركات التي تصنفها على أنها "متطرفة"، والتي تستخدم الدين في أيديولوجيتها، من أجل التهرب من إنهاء الاحتلال، وادّعاء أن المواجهة مع الشعب الفلسطيني هي مواجهة ثقافية وحضارية بين "العالم المتحضر" و"العالم الظلامي"، وللادعاء أيضاً، أن القضية الفلسطينية ليست إلا حجة تستخدم لمواجهة "إسرائيل"، وهو ما يفسّر الإسراع إلى اتهام "داعش" بالعمليات التي نفذها فلسطينيون سنة 2016، كاتهام

---

[79] بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص 216–220.

[80] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 115.

[81] المرجع نفسه، ص 110.

يعقوب أبو القيعان[82] من قرية أم الحيران، بعد دقائق من قتله، أنه من "داعش"، ويروّج اليمين الجديد هذا الخطاب باعتبار أن "إسرائيل" وأوروبا وأمريكا في خندق واحد أمام قوة إرهابية واحدة.[83]

ويصل نتنياهو إلى نتيجة مفادها أن العداء لـ"إسرائيل" ليس نابعاً من كونها دولة محتلة، ولا لكونها دولة يهودية، بل هو عداء أوسع للوجود الغربي في المنطقة، و"إسرائيل" تمثل جزءاً من هذا الوجود، ويقول في كتابه:

> الآن، نستطيع أن نفهم السبب الذي حال، سنة بعد سنة، دون تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي، فكل حروب العرب ضدّ إسرائيل والأعمال العدائية التي قاموا بها ضدّها في فترات ما بين الحروب، تنبع من ثلاث نظريات ترتبط ببعضها البعض، وتشكل معاً النواة الحقيقية للنزاعات المتعددة في الشرق الأوسط: رفض القومية العربية لوجود أية سيادة غير عربية في الشرق الأوسط. سعي الإسلام الأصولي لتطهير المنطقة من أية نفوذ غير إسلامي. عداء العالم العربي الشديد والتاريخي للغرب. عندما نتفحص كل هذه العناصر مجتمعة، نرى بوضوح أن مصدر رفض وجود إسرائيل، ليس خاصاً بالدولة اليهودية: عداء العرب لإسرائيل، هو جزء واحد ضئيل فقط، من عداء أوسع بكثير، كان سيظل موجوداً، حتى لو لم تقم دولة إسرائيل.[84]

في فترة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama، كان اليمين الإسرائيلي، وعلى رأسه نتنياهو، والصحيفة الناطقة باسمه "إسرائيل اليوم Israel Hayom"، يوجهون انتقادات لاذعة لأوباما لعدم استخدامه المصطلح "إرهاب إسلامي".[85] وكان صعود اليمين المتطرف في أوروبا، وصعود ترامب، قد شجعا

---

[82] **يعقوب أبو القيعان:** كان يعمل مدرساً للرياضيات، ويبلغ من العمر 47 عاماً، استشهد برصاص الشرطة الإسرائيلية في 2017/1/18، بعدما اقتحمت قريته أم الحيران في النقب؛ بهدف هدم بيته مع بيوت فلسطينية أخرى. انظر: من هو الشهيد يعقوب أبو القيعان؟، موقع عرب 48، في:
https://www.arab48.com/

[83] هنيدة غانم، "بدلاً من الملخص التنفيذي: اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2017** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2017)، ص 11.

[84] بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص 156.

[85] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 106.

نتنياهو على القيام بهذا الربط، فخلال لقائه بوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي European Union، فدريكا موجيريني Federica Mogherini، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، قال نتنياهو:

> تشترك إسرائيل وأوروبا في ثلاثة مجالات مركزية: الأمن؛ الازدهار الاقتصادي؛ السلام، فيما يتعلق بالأمن، الاستخبارات الإسرائيلية منعت حدوث عشرات العمليات الإرهابية، كثير منها على أرض أوروبا، وأعتقد أن الكثير من الناس أُنقِذت حياتهم بفضل ذاك التعاون المعروف جيداً للأجهزة الأمنية لدول أوروبية كثيرة، سنستمر في القيام بذلك كجزء من حربنا المشتركة ضدّ الإرهاب، في الوقت نفسه، أعتقد أن المشكلة الكبرى التي تواجه أوروبا هي تيار البشر الذين يهربون من المعارك في الشرق الأوسط، والشرق الأوسط مهدد من طرف تنظيم الدولة الإسلامية، أي التيار السني للإسلام المتطرف، وكذلك من طرف التيار الشيعي للإسلام المتطرف، بقيادة إيران، إسرائيل هي العامل الأقوى في الشرق الأوسط الذي يمنع انتشار الإسلام المتطرف، فهي لا تمنع هجمات داعش في أوروبا فحسب، وإنما تمنع انهيار مناطق كاملة مجاورة لـ"إسرائيل" لولاها لاحتلها هؤلاء الإسلاميون المتطرفون الذين يشردون ملايين الناس إلى أوروبا، نحن نقوم بذلك طبعاً لكي ندافع عن أنفسنا، ولكن أعتقد أيضاً أن إسرائيل تقوم بوظيفة أمنية مهمة جداً لشعوب أوروبا في طرق لا يجري تفهمها غالباً، ولكنها تحظى بتقدير متزايد من الحكومات ذات الصلة.[86]

وقد تمّ إدماج الكفاح الفلسطيني في الإرهاب الدولي، خصوصاً عندما ترافق مع عمليات تنظيم القاعدة ضدّ أبراج التجارة العالمية والبنتاجون Pentagon في نيويورك وواشنطن، واستغلت تلك العمليات في فرض إملاءات إضافية على السلطة الفلسطينية لمكافحة ما يسمى "الإرهاب"، وكانت عاملاً مساعداً في توحيد الإسرائيليين على سياسة فاشية عنصرية استيطانية ضدّ الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه، بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري.[87]

---

[86] لقاء نتنياهو بوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فدريكا موجيريني، موقع وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية، 2017، في: https://www.gov.il/he/Departments/news/speech_brussels111217 (باللغة العبرية)

[87] مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة – الضعف والخضوع**، ص 143.

ويكرر نتنياهو فكرته المركزية التي عرضها في كتابه "مكان تحت الشمس" أن: العداء لـ"إسرائيل" هو جزء من العداء للحضارة الغربية، فيقول:

> لا يمكن أن نفهم مدى عداء وخطورة الإسلام العسكريّ على الولايات المتّحدة وأوروبا، بدون الوقوف على جذور الكراهيَة العربية – الإسلامية للغرب. بسبب السحر المعادي لإسرائيل على وسائل الإعلام في الغرب، الكثيرون في أيامنا يعتقدون أن العداء الشديد المنتشر في العالم العربيّ والإسلاميّ تجاه الولايات المتحدة هو ظاهرة وُلِدت مؤخّراً، نتيجة تأييد الغرب لدولة اليهود، وأنّ هذه العدائيّة ستنتهي عندما يتحقّق السلام بين العرب وإسرائيل، ولكن ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك. جذور العداء للغرب عميقة، تعود إلى مئات السنين من النمو والصعود، وتشكّل حتّى اليوم القوّة الدافعة المركزيّة للثقافة السياسية والعسكريّة العربيّة – الإسلاميّة، هذه العدائيّة قائمة، حتّى لو لم تكن دولة إسرائيل.[88]

ويقول نتنياهو:

> في الولايات المتحدة، والعالم الغربي عامة، ينظرون بجديّة لتهديدات إيران بالقضاء على إسرائيل، والغرب، في حين [كانوا] ينظرون إلى التهديدات الصادرة عن القوميين العرب بعدم اكتراث، ويعتبرونها مراءاة، أو "تلميع سيوف". وهذا الفارق، يوضح أيضاً، استعداد الغرب لاعتبار حركة "حماس" خطراً حقيقياً على إسرائيل وعائقاً أمام السلام، في حين أُعتبرت منظمة التحرير (حتى قبل اتفاق أوسلو) عنصراً معتدلاً، وقليلون فقط، هم الذين ينظرون بجديّة لتهديدات زعمائها (التهديدات التي سُمعت بعد اتفاق أوسلو أيضاً)، بشأن رغبتهم المستمرة بإبادة إسرائيل في يوم من الأيام.[89]

كما كرّس نتنياهو جزءاً من خطابه في الأمم المتحدة في 2014/9/29، على حركة حماس وصعود الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وذلك بعد شهر واحد من انتهاء العدوان على غزة، بهدف مواجهة الانتقادات القاسية التي تلقتها "إسرائيل" من المجتمع الدولي، وقد وضع حماس وداعش في كفة واحدة، وقال إنهما أغصان للشجرة نفسها، وأنهما مثال للإسلام المتشدد، فقال:

---

[88] مهند مصطفى، **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات**، ص 121–122.

[89] بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص 145.

إنه من الواضح أن الدولة التي تحارب داعش هي نفسها التي عارض بعضها مواجهة إسرائيل لحماس، من الواضح أنهم لا يفهمون أن داعش وحماس هما أغصان للشجرة نفسها، تشترك داعش وحماس في عقيدة متطرفة، ويسعى كلاهما إلى فرضها خارج المنطقة الواقعة تحت سيطرتهما، استمع إلى الخليفة المعلن أبو بكر البغدادي، ثم استمع لخالد مشعل زعيم حركة حماس، فحماس تشارك زملائها الإسلاميين المتشددين في الطموحات العالمية والخلافة، وهذا هو السبب الذي جعل أنصارها يهتفون بشدة في شوارع غزة حيث قتل الآلاف من الأمريكيين في 11 سبتمبر، وهذا هو السبب في إدانة قادتها للولايات المتحدة لقتلها أسامة بن لادن، الذي أشادوا به باعتباره محارباً مقدساً؛ لذلك عندما يتعلق الأمر بأهدافهم النهائية، فإن حماس هي داعش وداعش هي حماس، وما يشترك فيه جميع الإسلاميين المتشددين، بوكو حرام في نيجيريا، الشباب في الصومال، حزب الله في لبنان، النصرة في سورية، جيش المهدي في العراق، وفروع القاعدة في اليمن وليبيا والهند وأماكن أخرى. وأردف نتنياهو: لمدة 50 يوماً الصيف الماضي [2014] أطلقت حماس آلاف الصواريخ على إسرائيل زودتها إيران بالكثير منها، أريدكم أن تفكروا فيما ستفعله دولكم إذا تمّ إطلاق آلاف الصواريخ على مدنكم.[90]

كما وصف نتنياهو حركة حماس بعد "هجوم السابع من أكتوبر" 2023/10/7، بأنها تساوي "داعش"، وكان من أهم تصريحاته في لقائه مع رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) ميريانا سبولياريتش Mirjana Spoljaric في 2023/12/14، بأن "حماس هي داعش"، وما ترتكبه هو "جوهر الإرهاب".[91]

ويرى نتنياهو أنه عندما ينجح "الإسلام الراديكالي" في مكان معين، فإنه يشتد في كل مكان، وعندما يعاني من إصابة في مكان ما، يتراجع في كل مكان، ويرى أيضاً

[90] خطاب رئيس الحكومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، موقع مكتب رئيس الحكومة، 2014/9/29، في: https://www.gov.il/he/Departments/news/speechun290914a (باللغة العبرية)؛ وانظر:

Matthijs van der Beek, "Israel's Holocaust Analogy towards Iran's Nuclear Program: An Analysis of Benjamin Netanyahu's Political Speeches, 2009–2015," Haifa University, 2015, p. 23.

[91] التقى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اليوم برئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش، موقع مكتب رئيس الحكومة، 2023/12/14، في:
https://www.gov.il/he/departments/news/event-redcross141223 (باللغة العبرية)

أن السبب في الصراع مع حماس ليس "إسرائيل" فحسب، بل هو صراع مع الغرب بأكمله، ويضيف أن "إسرائيل" تحارب اليوم التطرف الذي قد تواجهه دول الغرب مستقبلاً، وزاد بأن "إسرائيل" دافعت عن نفسها ضدّ الهجمات الصاروخية والأنفاق؛[92] ويروم نتنياهو من هذه التصريحات أن يوصل رسالة أن هذا الأمر يتطلب موقفاً مثابراً من الولايات المتحدة والدول الغربية لدعم "إسرائيل" في الحرب على "الإرهاب"، حتى لا يصل إليها.

إجمالاً، أدى أسلوب ربط المقاومة بـ"الإرهاب" في نهاية المطاف إلى ما يلي:

- تراجع الدعم العربي والدولي عن فكرة تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.
- تراجع بعض الفلسطينيين عن فكرة مقاومة الاحتلال (منظمة التحرير الفلسطينية).
- لفت نظر بعض العرب إلى ضرورة الابتعاد عن دعم المقاومة الفلسطينية.
- إدارة الظهر للقضية الفلسطينية من قبل النظام العربي والوصول لاتفاقيات تطبيع.
- حشد حالة من الضغط على المقاومة الفلسطينية لتبرير ما قامت وما ستقوم به "إسرائيل".

سابعاً: إرساء خطاب "السلام":

اتسمت فترة حكم نتنياهو بتبني خطاب "السلام" معظم الوقت، بمعزل عن أي أفعال ملموسة من شأنها أن تدفع "السلام" قدماً، وقد تحوّل ذلك الخطاب الديماغوجي على يد نتنياهو واليمين الإسرائيلي إلى مجرد غطاء على أفعال أقل ما يقال فيها أنها تناقِض "عملية السلام"، فنفسه تحدث عن سعي الحكومة لحل الصراع، لكن الوضع على الأرض معاكس تماماً، وفي الوقت نفسه إلقاء اللوم على الفلسطينيين في كل شيء، وذلك للتهرب من أي محاولة دولية لإنهاء الاحتلال،[93] ومن الصعب القول

[92] خطاب رئيس الحكومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، موقع مكتب رئيس الحكومة، 2014/9/29.

[93] هنيدة غانم، "الملخص التنفيذي،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2019** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2019)، ص 17؛ وأنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو: عقيدة "اللا حل"**، ص 100.

إن الحكومات الإسرائيلية الأخيرة كان لديها سياسة واضحة فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، إذ تميّز كل من الجانب التصريحي والعملي بعدم الاتساق.[94]

وقد اعتمد نتنياهو وائتلافاته الحكومية على مجموعة من الإجراءات والتصورات التي تعطي الانطباع أن الحكومة مهتمة جداً بـ"عملية السلام"، أهمها:

1. إدراج "عملية السلام" ضمن الخطوط العامة للحكومات الإسرائيلية:

فقد جاء في البند 2 من الخطوط العامة للحكومة الإسرائيلية الـ 32: "إن الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا مع صيانة المصالح الأمنية والتأريخية والوطنية لدولة إسرائيل".[95]

وجاء في البند 2 من الخطوط العامة للحكومة الإسرائيلية الـ 33: "ستسعى إسرائيل جاهدة للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، بهدف الوصول إلى تسوية سياسية معهم لإنهاء الصراع، وإذا تمّ التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فسيُعرض على الحكومة والكنيست للموافقة عليه، وإذا لزم الأمر سيطرح للاستفتاء، بموجب القانون".[96]

وجاء في البند 2 من الخطوط العامة للحكومة الإسرائيلية الـ 34: "إن الحكومة ستدفع بالعملية السياسية وتسعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والتاريخية والقومية. وإذا تمّ التوصل إلى اتفاق كهذا، فسيتم طرحه لمصادقة الحكومة والكنيست عليه، وإذا ما اقتضت الحاجة بموجب القانون القائم، فسيتم طرحه للاستفتاء العام".[97]

ووفق اطلاع الباحث، فقد تمّ حصر "عملية السلام" في الخطوط العامة لحكومات نتنياهو الثلاث بعبارة: "إن الحكومة ستدفع بالعملية السلمية إلى الأمام... مع صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل"، مقابل بنود الاتفاقيات

---

[94] رون تيراه، **العودة إلى مفهوم "الأراضي المحتلة"**.

[95] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 83.

[96] الحكومة الثالثة والثلاثين لإسرائيل، موقع ويكيبيديا، انظر: https://he.wikipedia.org/wiki (باللغة العبرية)

[97] الحكومة الإسرائيلية الـ 34 برئاسة بنيامين نتنياهو (بعد التعديلات الأخيرة)، اتفاقيات ائتلاف حكومة نتنياهو الرابعة في الدورة البرلمانية الـ 20، موقع مدار، ص 6.

الائتلافية[98] التي نصّت على معارضة إقامة دولة فلسطينية، أو أن الحكومة لن تُجري أيَّ مفاوضات سياسية مع منظمات "الإرهاب"، وعلى التزام الحكومة بإسقاط حكم حماس في غزة وتعزيز الاستيطان في القدس والضفة الغربية، وفي بعض الأحيان لم يتم ذكر "عملية السلام" على الإطلاق؛ ويشي هذا التناقض بأن حكومات نتنياهو لم يكن لديها الرغبة في حلِّ الصراع، وأنها أدرجت بند العملية السلمية في الخطوط العامة، من أجل تسويق الحكومة إعلامياً، وإرضاءً للإدارة الأمريكية.

وفي قراءة متأنية في برامج الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات البرلمانية ابتداءً من سنة 2009 وما بعده؛ يتبين أنها متقاربة في معظمها في التعامل مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهناك جنوح لدى الأحزاب الإسرائيلية إلى التراجع عن فكرة حل الدولتين، والإبقاء على الحال كما هو، مع سعي جاد لتعزيز الاستيطان، في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، بتحقيق السيطرة على الأراضي، عن طريق المصادرات، أو عن طريق بسط اليد على ما تسميه "إسرائيل" "أراضي الدولة"، وفي الوقت ذاته الاستمرار في تشديد الحصار على قطاع غزة، بالرغم من عدم تحقيق أي هدف عسكري أو سياسي في الحروب العدوانية المتتالية على القطاع.[99]

2. التصريح الإعلامي الدائم لرئيس الحكومة حول الرغبة في "السلام" مع الفلسطينيين:

لا يمكن للتصريحات التي أدلى بها نتنياهو بشأن "عملية السلام"، خلال فترة حكمه، إلا أن تثير الدهشة والاستغراب، فقد بدا من تصريحاته وكأنه يبذل المستحيل من أجل الشروع في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في أسرع وقت، وأن الحديث يدور عن محاولات وجولات من المفاوضات "الماراثونية" تمهيداً للتوصل إلى تسوية، ومن الحجج التي كان نتنياهو يسوقها كثيراً، أن الوضع في الشرق الأوسط "متقلّب جداً"، وأن هذه اللحظة، هي اللحظة المناسبة للتوصل إلى تسوية، وشدد على أنه

[98] **الاتفاقيات الائتلافية:** هي الاتفاقيات الفرعية بين كتلة الليكود وكل واحدة من الكتل المشاركة في الائتلاف، ويتم هذا الائتلاف من خلال اتفاقية مكتوبة بين الأحزاب المؤتلفة تحدد فيها الأولويات والأهداف، وعدد الحقائب الوزارية التي يتولاها كل طرف. انظر: المرجع نفسه، ص 8.

[99] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 72.

يتعين على الفلسطينيين الكف عن الاعتقاد الواهم بأن طرفاً خارجياً سيقدم لهم تسوية جاهزة، وأنه لا بديل من إجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية مباشرة.[100]

فقد صرّح نتنياهو في خطابه في بار إيلان 1 سنة 2009: "إنني أتوجه إليكم جيراننا الفلسطينيين بقيادة السلطة الفلسطينية لأقول لكم: تعالوا لنباشر المفاوضات فوراً دون شروط مسبقة... إننا لا نريد أن يشهد أطفالنا وأطفالكم المزيد من الحروب... تعالوا لنباشر المفاوضات دون شروط مسبقة...".[101]

وفي كلمته أمام الاجتماع المشترك للكونجرس الأمريكي في أيار/ مايو 2011، كرر نتنياهو التزامه بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب "الدولة اليهودية"، مضيفاً: "إنني أدرك أنه في سلام حقيقي سوف نكون مطالبين بالتخلي عن أجزاء من الوطن اليهودي، نسعى إلى سلام لا يكون فيه رعايا لإسرائيل ولا مواطنين فيها [الدولة الفلسطينية]، ويجب أن يتمتع الفلسطينيون بحياة كريمة كشعب حر في دولته".[102]

وصرّح نتنياهو قبيل انطلاق مبادرة جون كيري John Kerry سنة 2013، بالقول: "إن هناك ضرورة لوجود مسار سلام واقعي يرتكز على التقدم خطوة خطوة لينتج عنه سلام دائم وقابل للدفاع عنه". ورمى نتنياهو بمبدأ الخطوة خطوة، المحسوبة، إلى "اختبار" مقدرة الفلسطينيين على الانخراط بسلام يأخذ بالحسبان هواجس "إسرائيل" الأمنية، فكلما أثبت الفلسطينيون أنهم يلتزمون بهذا الأمن تقدمت "إسرائيل" بخطوة أخرى إلى الأمام.[103]

وفي خطاب نتنياهو في البيت الأبيض White House عند الإعلان عن خطة "صفقة القرن Deal of the Century" في 2020/1/28، قال: "منذ لحظة ولادتها، تتوق إسرائيل إلى السلام مع جيراننا الفلسطينيين والسلام الأوسع مع العالم العربي،

---

[100] ما الذي يتطلع نتنياهو إليه من وراء السعي إلى استئناف المفاوضات المباشرة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2010/7/21.

[101] خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان – النص الكامل، **هآرتس**، 2009/6/15.

[102] The Israel-Palestinian Negotiations, site of Israeli Ministry of Foreign Affairs, 28/7/2013, https://www.gov.il/en/Departments/General/israel-palestinian-negotiations

[103] عاطف أبو سيف، "العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2014** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2014)، ص 32.

وعلى مدى عقود، ثبت أن هذا السلام بعيد المنال، على الرغم من العديد من الخطط ذات النوايا الحسنة، والقادة واحداً تلو الآخر، فشلوا، لماذا؟ لقد فشلوا لأنهم لم يحققوا التوازن الصحيح بين أمن إسرائيل الحيوي والمصالح الوطنية، وتطلعات الفلسطينيين لتقرير المصير".[104]

في المقابل من الناحية العملية، عزز نتنياهو سياسة الضم والقضم الزاحف فعلياً على الأرض، والذي تمثل في استمرار الاستيطان وشقّ الطرق، وكل أنواع البنية التحتية لصالح المستوطنين، في حين يتم وضع العقبات والصعوبات للحدِّ من توسع الفلسطيني صاحب الأرض، وهو توسع طبيعي وضروري.[105]

فخلال فترة حكم نتنياهو، تابعت "إسرائيل" هجومها الاستيطاني، وسابقت الزمن لمصادرة ما يمكن مصادرته من أراضٍ، وحصرت الفلسطينيين في "معازل" و"بانتوستانات" خاصة، فغيّر الاحتلال وجه القدس، وتمّ إتمام جدار الفصل العنصري، وتمّ تعزيز الاستيطان، وتضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية من نحو 280 ألفاً إلى أكثر من 800 ألف مطلع سنة 2019،[106] ووفق مدير معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" المختص بشؤون الأرض والاستيطان في الضفة الغربية، فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس بلغ نحو 913 ألف مستوطن سنة 2021؛[107] لتجد القيادة الفلسطينية أن حل الدولتين فقَدَ معناه عملياً.

حاول نتنياهو أن يدير الصراع من خلال خطوات عديدة، مثل تجميد مؤقت للاستيطان في الضفة الغربية، واستثناء القدس من هذا التجميد، والعمل بالمقابل على تكثيف تهويد القدس واستلاب الأرض، من أجل إيجاد وقائع جديدة تحوّل أي اتفاق

---

[104] Full text of Netanyahu's speech: Today recalls historic day of Israel's founding, site of The Times of Israel, 28/1/2020, https://www.timesofisrael.com/full-text-of-netanyahus-speech-today-recalls-historic-day-of-israels-founding/

[105] عبد الناصر عيسى، ورقة علمية: الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية، ص 6.

[106] محسن محمد صالح، "أوسلو" كيف تحول الاحتلال الإسرائيلي إلى احتلال خمس نجوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 25/9/2019.

[107] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 181.

لقبول إقامة دولة فلسطينية إلى ضرب من المستحيل وبشروط نحو حلّه، مع استمرار محاولات ردع حركة حماس في غزة.[108]

وهنا كتبت الصحفية الإسرائيلية المناهضة لسياسات الاحتلال عميرة هاس Amira Hass في صحيفة هآرتس لتؤكد ذلك: "التفاؤل بعملية السلام شيء، والجرافات شيء آخر، فإسرائيل تبني للفلسطينيين في الضفة الغربية محميات هندية مبعثرة هنا وهناك".[109]

يُستدل مما تقدم، أن نتنياهو وحكوماته استخدموا خطاب "السلام" والتسوية أسلوباً من أساليب إدارة الصراع، إذ أظهرت الخطوط العامة لهذه الحكومات اهتمامها بالعملية "السلمية"، وأنه إذا تمّ الاتفاق، فسيعرض على الحكومة، ثم على الكنيست، ثم سيطرح للاستفتاء العام، في الوقت الذي يتجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بشكل غير مسبوق، وبالتالي تحصد فيه أحزاب اليمين أغلب أصوات الناخبين، ويتم تشكيل حكومات تُعدّ الأكثر تطرفاً في تاريخ الصراع؛ ما يشي بأنه لا يوجد بصيص أمل للتوصل لاتفاق تسوية ينهي الحالة الصراعية، بل هي حالة بيع للوهم؛ تقوم بها الحكومات الإسرائيلية لتسويق نفسها عالمياً، ولكسب الوقت لإنجاز وقائع على الأرض تحسباً لوقت قد تكون فيه "إسرائيل" مجبرة على تقديم "تنازلات".

ثامناً: احتواء غزة:

لم يتوقف النقاش في الأوساط الإسرائيلية حول سبل التعامل مع قطاع غزة، وتباين الحديث بين اقتراحات التعامل السياسي والتفاوض مع حركة حماس، وبين ضرورة الحسم العسكري والقضاء على قوة الحركة وحكمها في القطاع، توازى هذا النقاش مع تزايد القناعة الإسرائيلية أن "السلام" مع السلطة الفلسطينية غير مرغوب به؛ لذلك فإن الحفاظ على الوضع الراهن في غزة يساعد في التملص من أي استحقاق تجاه العملية "السلمية" المعطّلة، والمطلوب إسرائيلياً الحفاظ على ميزان

---

[108] أيمن يوسف ومهند مصطفى، "مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2010**، ص 62.

[109] نواف الزرو، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص 8.

القوى القائم، وعدم السماح لحركة حماس بزيادة قوتها العسكرية، أو عودتها إلى ساحة العمل الجاد في الضفة الغربية.[110]

وعلى الرغم من إخلاء مستوطناتها وانسحاب قواتها البرية سنة 2005، ظلّت "إسرائيل" فعلياً القوة المتحكمة بقطاع غزة؛ لذلك بقيت التزاماتها القانونية كقوة احتلال كما هي، على النحو الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة.[111]

وقد اتضحت رؤية نتنياهو أكثر فأكثر خلال فترة حكمه، فهو يريد إبقاء الانقسام والتعامل مع غزة ضعيفة تحت حكم حماس، أو صراع فلسطيني على السيطرة على غزة بين السلطة الفلسطينية وحماس، ولن تكون مشكلة من وجهة نظر نتنياهو إذا نشأ تقسيم وظائفي ثابت في غزة بناء على معادلة السلطة في الأطراف، أي المعابر، وحماس في الوسط، أي الحكم، وذلك يضمن إبقاء الوضع القائم بأقل الخسائر، فهو يقصد عودة السلطة أمنياً على المعابر، بينما يريد إبقاء حماس ضعيفة في غزة.[112]

وعملت "إسرائيل" على استغلال "الانقسام"؛ للتهرب من استحقاقات عملية "السلام" بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، فحركة حماس في غزة "إرهابية" يجب القضاء عليها، وفي الضفة لا يوجد زعيم فلسطيني قادر على تحقيق "السلام"،[113] وكان من أهم الأدلة على هذه السياسة، الرد الإسرائيلي على اتفاق المصالحة سنة 2014 بين فتح وحماس، بعد نقاش استمر عدة ساعات، قررت الحكومة الإسرائيلية تعليق المحادثات مع السلطة الفلسطينية، كما قررت فرض عقوبات

---

[110] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2013**، ص 57.

[111] "A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution," site of Human Rights Watch, 27/4/2021, https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution

[112] عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، **ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية**، ص 97.

[113] شلومو بروم، ""الجرف الصامد" رافعة لإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة،" في عنات كورتس وشلومو بروم، **الجرف الصامد تداعيات وعبر**، ترجمة مركز أطلس للدراسات والبحوث (غزة: مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2015)، ص 95–98.

اقتصادية عليها في صورة اقتطاع أموال من الضرائب الفلسطينية التي تُحصّل إسرائيلياً والمعروفة بالمقاصة.[114]

وبطبيعة الحال، فإن الحفاظ على الوضع الراهن شكّل أفضل خيارات "إسرائيل" فيما يتعلق بغزة، دون أن ينفي هذا اندفاع "إسرائيل" إلى مواجهة شاملة مع القطاع في حال اقتضت الضرورة، لكن الردّ بحزم دون التصعيد النهائي بقي استراتيجية مفضَّلة، ولكن ما ميّز النقاش الداخلي الإسرائيلي بشأن مستقبل القطاع هو البحث عن سُبل استدامة الوضع الراهن.[115]

وفق الباحث الإسرائيلي عومر تسنعني: من الناحية العسكرية لا يمكن للجيش الإسرائيلي هزيمة المقاومة الفلسطينية، ليس لأنه جيش ضعيف؛ بل لأنه لا يمكن تحقيق نصر عسكري في مواجهة شعب طموح، و"عدو" ليس له حدود، وتوضح "جولات القتال" مع قطاع غزة، أنه على الرغم من التفوق العسكري الواضح للجيش الإسرائيلي إلا أن هناك صعوبة كبيرة في التعامل مع خصم غير متكافئ؛ ذلك لأن الفلسطينيين يرون أنفسهم خاضعين لاحتلال استعماري بكل المقاييس، وعلى خلفية استمرار إدارة الصراع، وعدم رغبة "إسرائيل" في تنظيم العلاقة مع حركة حماس، أصبح احتمال الحرب والتصعيد مسألة "متى؟" وليس "إذا كان".[116]

ووفق الباحث الإسرائيلي جيورا أيلاند، إن خطأ "إسرائيل" أنها لم تفهم أن غزة أصبحت بحكم الأمر الواقع دولة مستقلة، فحماس ليست منظمة إرهابية كتنظيم القاعدة، بل حركة انتخبت بشكل ديموقراطي، تمثّل بإخلاص السكان ومدعومة منهم، ولولا ذلك، لما نجحت في أن تجند كافة المقدرات الوطنية لغزة لبناء ترسانة عسكرية على هذا القدر من الإثارة، وشبكة أنفاق على هذا القدر من التهديد، بل وصل

---

[114] أودي سيغل، مجلس الوزراء يقرر تعليق المفاوضات وفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية، موقع القناة 12 الإسرائيلية، في:
https://www.mako.co.il/news-military/israel/Article-e974b5dd7f39541004.htm (باللغة العبرية)

[115] عاطف أبو سيف، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية: لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل!،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2018** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2018)، ص 57.

[116] عومر تسنعني، **من إدارة الصراع إلى إدارة التسوية: مفهوم الأمن الإسرائيلي والدولة الفلسطينية**، ص 37.

الأمر بأقطاب اليسار مثل يوسي بيلين Yossi Beilin لتبني فكرة الاتفاق مع حماس، وإن طالبوا بالتنسيق مع أبو مازن في ذلك، وخلاصة ذلك أن فكرة أن تكون غزة مركز المبادرات الجديدة عادت للنقاش على أساس "غزة أولاً".[117]

ووفق إيال بن رؤوفين Eyal Ben–Reuven النائب السابق لقيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية، فإن الحديث لا يدور عن القضاء على حماس، فهذا ليس بالأمر السهل، ولكن يوجد حاجة لإيجاد قوة ردع، وتحسين نشاط الجيش الإسرائيلي على طول الحدود مع قطاع غزة فحسب.[118]

والنقطة المهمة بالنسبة للأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية، أنه من غير المؤكد أنه في حال اندلاع حرب في الشمال أن تبقى جبهة الجنوب في غزة هادئة، فثمّة ترجيحات بأن الفصائل الفلسطينية ربما تدفع "إسرائيل" إلى فتح أكثر من جبهة؛ لذلك أيضاً، فإن ضرورة التعامل مع غزة برز بقوة في الخطاب الإسرائيلي، وانعكس في الممارسة عبر فتح الطريق أمام وسطاء التهدئة، مصر وقطر والأمم المتحدة؛ لتحريك المياه الراكدة في هذا الملف، وقد يكون مردّه، من بين أسباب كثيرة، إلى سعي "إسرائيل" لتحييد غزة عن الجبهات الأخرى.[119]

ويعتقد حزب الليكود أن حماس مثلها مثل باقي الحركات الإسلامية، التي يمكن أحياناً أن تتغير تكتيكياً، لكنها لن تتخلى أبداً عن أيديولوجيتها استراتيجياً؛ لذلك يعتقد الليكوديون بأنه لا يجوز لـ"إسرائيل" أبداً القبول بدولة حماس مسلحة بجانبها، ومتحالفة مع إيران، حتى وإن أظهرت قيادة الحركة حالة من البراجماتية، فهدفها النهائي هو تدمير "إسرائيل"، ولعل الموقف الأبرز في التعامل مع حماس هو موقف نتنياهو، حين أعلن أكثر من مرة أنه يجب علينا أن نعمل ونتحرك، لأن ضعف السلطة الفلسطينية يعني صعود حماس، ما يُشكّل خطراً على "إسرائيل".[120]

---

[117] عاطف أبو سيف، "العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2016**، ص 36.

[118] عاطف أبو سيف وأمطانس شحادة، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2013**، ص 58.

[119] عاطف أبو سيف، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2019** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2019)، ص 25.

[120] عدنان أبو عامر، أثر حكومة اليمين الإسرائيلي على المقاومة في غزة، موقع د. عدنان أبو عامر، 2018/1/15، في: https://adnanabuamer.com/post/109

كما لم تتغيّر الاستراتيجية العامة لـ"إسرائيل" تجاه غزة، والتي ركّزت على جهد متواصل لإضعاف حماس، حتى تصل لوضع تتمكن فيه السلطة من استعادة السيطرة على القطاع، لكن دون الوصول إلى إسقاط مباشر لحكم حماس،[121] فرئيس الحكومة نتنياهو، لم يرفع يوماً هدف "إسقاط حماس"؛ لأنه يدرك الثمن الباهظ لذلك؛ وبالتالي حُسم الأمر باتجاه التعايش على الرغم من كل شيء.[122] لكن بعد "هجوم السابع من أكتوبر" 2023/10/7، الذي شنَّته حركة حماس على مستوطنات غلاف غزة؛ رفعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، وكردَّة فعل على ذلك، هدف القضاء على البنية العسكرية والسلطوية لحركة حماس.[123]

وأجمل المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف Ze'ev Schiff المواقف الإسرائيلية من غزة بقوله إن: "إحدى المشاكل المعقدة للغاية في غزة أنها قنبلة بشرية موقوتة، حتى لو لم تكن أسباب فلسطينية وطنية، ورغبة شديدة من السكان في التحرر من الاحتلال، لكن ستأتي لحظة تنفجر فيها هذه القنبلة، لأسباب ديمغرافية واقتصادية، والبنية التحتية المتداعية، مما أوصلني لنتيجة أنه سيأتي علينا يوم نتوسل فيه لكي يأخذ منا أحد ما، هذا القطاع بمشاكله".[124]

ووفق الباحث الإسرائيلي كوبي ميخائل Kobi Michael، فإن نزع سلاح غزة هو هدف تسعى له حكومة "إسرائيل"، لكن الساسة الإسرائيليين يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف في المدى القصير الفوري، وحتى تحقيق هذا الهدف نهائياً يجب

---

[121] أودي ديكل، ""الجرف الصامد" اللا توافق بين المستوى التكتيكي والمستوى الاستراتيجي،" في عنات كورتس وشلومو بروم، **الجرف الصامد تداعيات وعبر**، ترجمة مركز أطلس للدراسات والبحوث (غزة: مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2015)، ص 14.

[122] عاطف أبو سيف، "العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية،" في هنيدة غانم (محرر)، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2015** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2015)، ص 55.

[123] عازر جات، أهداف الحرب على غزة – واستراتيجية تحقيقها، معهد دراسات الأمن القومي، 2024/2/15، في: https://www.inss.org.il/he/publication/gaza-war-targets (باللغة العبرية)

[124] عدنان أبو عامر، تقدير موقف: السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة تجاه قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022/9/8، ص 4.

على "إسرائيل" وبمساعدة مصر، المحور المعتدل في العالم العربي إسرائيلياً، وضع الأمور المطلوبة على طريق النزاع.[125]

ويقوم تعريف "إسرائيل" لمفهوم نزع السلاح على ضرورة عدم السماح ببروز أي تهديد أمني، سواء أكان متكافئاً أم غير متكافئ داخل الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، خصوصاً في الضفة الغربية؛ ولذلك فـ"إسرائيل" غير مستعدة للتنازل عما حققته من سيطرة شبه مطلقة على الضفة.[126]

ونزع سلاح كامل أو كلي لقطاع غزة معناه وقف القدرات العسكرية لحركة حماس والمنظمات الأخرى التي تعمل ضدّ "إسرائيل" من القطاع، وفي هذا السياق ترى "إسرائيل" أنه يجب التفريق بين القدرات وبين النوايا، فالنوايا لا يمكن القضاء عليها، في المقابل يمكن القضاء على القدرات أو تلجيمها بشكل فعلي، وثمة قناعة مشتركة بين الساسة وبين النخبة والاستراتيجيين بضرورة الضغط على "حماس" دون الوصول إلى مرحلة الانفجار.[127]

إزاء هذا الوضع، حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن تجد طريقةً للتعامل مع غزة، فاختلفت الأوساط الإسرائيلية، بين مقترحات الحل العسكري وإسقاط حكم حماس، وبين مقترحات التفاوض السياسي، فوجدت هذه الحكومات أنه ما من خيار سوى احتواء تهديد غزة؛ وانعكس ذلك في فتح الطريق أمام وسطاء التهدئة، مثل مصر وقطر والأمم المتحدة؛ للحفاظ على الوضع الراهن، وتحييد غزة عن الجبهات الأخرى المعادية لـ"إسرائيل"، في ظلّ تمكّن حركة حماس من مراكمة ترسانة عسكرية قادرة على شلّ الحركة وتهديد الاقتصاد وإيقاع خسائر كبيرة في "إسرائيل"؛ وبناءً على ذلك يعدّ احتواء غزة أسلوباً من أساليب إدارة الصراع، إذ إن الحفاظ على "الانقسام" والوضع الراهن يساعد "إسرائيل" في التملص من أي استحقاق تجاه عملية التسوية، ولكن بعد "هجوم السابع من أكتوبر"، أدركت "إسرائيل" أن

---

[125] كوبي ميخال، "نزع سلاح غزة: هدف عملي أم خيال،" في عنات كورتس وشلومو بروم، **الجرف الصامد تداعيات وعبر**، ترجمة مركز أطلس للدراسات والبحوث (غزة: مركز أطلس للدراسات والبحوث، 2015)، ص 79.

[126] عدنان أبو عامر، الترتيبات الأمنية لإسرائيل في إطار الحل الدائم، موقع د. عدنان أبو عامر، 2018/1/16.

[127] كوبي ميخال، "نزع سلاح غزة: هدف عملي أم خيال،" ص 79.

حماس باتت تشكل تهديداً وجودياً لها، لذلك شنَّت حرباً مدمرة على قطاع غزة، في محاولة لوضع القطاع في دائرة الاحتواء من جديد، عبر القضاء على البنية العسكرية والسلطوية لحماس؛ وبالتالي يُعدّ ذلك تجاوزاً طارئاً ومؤقتاً لسياسة إدارة الصراع.

تاسعاً: ربط قضية تجميد الاستيطان بالحلول النهائية:

مع وصوله للحكم، خصوصاً منذ حكومته الثانية سنة 2009، عمل اليمين الجديد بقيادة نتنياهو بشكل مواظب على إدماج الاستيطان وموضعته في قلب الإجماع الصهيوني، حتى أصبحت السياسة الإسرائيلية تتعامل مع الكتل الاستيطانية بوصفها وقائع ثابتة عند الحديث عن أي "سلام" مستقبلي، وكان أحد مرتكزاتها تقرير لجنة إدموند ليفي Edmund Levy، الذي أعطى أساساً قانونياً دولياً لاعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي، وعلى الرغم من عدم تبنيه رسمياً، إلا أن هناك اعتقاداً واسعاً بأن نتنياهو ينفذ توصياته، بشكل غير معلن؛ لتلافي أي ضجة دولية.[128]

وقد وفّرت سياسة إدارة الصراع المبنية على "اللا حل" التي ترتبت على التطورات الجارية وقتاً كافياً لليمين الإسرائيلي لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وتحويله إلى أمر واقع،[129] حيث يزحف الاستيطان على الأرض دون الحاجة لإعلان تنفيذ خطة الضم، وتطبيق القوانين الإسرائيلية، وعلى مدى السنوات الماضية ركزت "إسرائيل" جهودها للسيطرة على المنطقة (ج)، بزعم منع تسريب مناطق إضافية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.[130]

فالاستيطان ليس مجرد وحدات سكنية "بل هو فكرة وترجمة لحق"! تأسيساً على هذا الفهم فإن كل مناورات نتنياهو حول المستوطنات كانت تدور حول "تجميد" أو "تعليق" ولكن ليس بشكل نهائي، بل لفترات محدودة، فتجميد الاستيطان لا يمكن

---

[128] هنيدة غانم، "بدلاً من الملخص التنفيذي: اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2017**، ص 19.

[129] إبراهيم الدقاق، **الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي "مراجعة نقدية رؤية مستقبلية"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 288.

[130] عدنان أبو عامر، الإسرائيليون ينفذون خطة الضم رغم إعلان تجميدها، موقع فلسطين أون لاين، 2021/1/21، انظر: https://felesteen.news/

له أن يلغي "حق إسرائيل!" في الاستيطان ذاته، وعليه فإن المناقشات بخصوص الاستيطان مع الولايات المتحدة لم تشمل تجميداً كاملاً لكافة النشاطات الاستيطانية، فبجانب البناء في شرقي القدس الذي لا تعدُّه "إسرائيل" نشاطات استيطانية، فإن فترة الشهور العشرة مثلاً استثنت الوحدات التي تمّ إصدار تصاريح لها قبل الاتفاق، وهو ما يعني أكثر من ألفيْ وحدة سكنية فقط في سنة 2009، وما شابه ذلك من استثناءات مثل فكرة "النمو الطبيعي" أو التطوير في المرافق العامة.[131]

ولذلك، عقد نتنياهو مؤتمراً صحفياً في 2009/11/25، أعلن فيه عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر، مع استثناء شرقي القدس من هذا التجميد، وأوضح مكتب رئيس الحكومة أنه "في إطار الجهود المبذولة لتحريك محادثات التسوية مع السلطة الفلسطينية، وافقت الحكومة على تجميد مؤقت للاستيطان"، وقد أكد وزير "الدفاع" الأسبق إيهود باراك Ehud Barak أن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية هدفه إبقاء نافذة مفتوحة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.[132]

استخدمت "إسرائيل" تمييزها بين الأرض والسكان لبناء مئات الآلاف من الوحدات السكنية؛ لتغيير الوقائع على الأرض، وحسم الصراع على النحو الذي تراه ملائماً، فعمدت إلى نقل مئات آلاف المستوطنين اليهود إلى الأراضي المحتلة، ضمن سياسات اقتصادية واجتماعية أو أمنية محسوبة، إضافةً إلى زيادة الاستثمار في الاستيطان في فترات صعود اليمين منذ سنة 2003، حتى تحوّلت المستوطنات إلى أماكن سكن جاذبة وحيّز للرفاه الذي يغري اليهود للعيش فيه.[133]

ويستطيع الباحث والقارئ أن يفهما، أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو عملت على إدارة الصراع عن طريق حرف البوصلة السياسية عن "وقف" الاستيطان في الضفة والغربية والقدس، إلى "تجميد مؤقت"، وربطت التجميد بفتح باب التفاوض، وبعد إنهاء فترة التجميد سيتم استكمال الهجوم الاستيطاني، وهذا

---

[131] عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، "مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية: من قضية احتلال إلى قضية اعتراف،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2011**، ص 34.

[132] روني سوفر، رئيس مجلس الوزراء "التجميد يخدم مصالحنا"، موقع صحيفة **يديعوت أحرنوت**، 2009/11/25، في: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3810607,00.html (باللغة العبرية)

[133] هنيدة غانم، "بدلاً من الملخص التنفيذي: اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2017**، ص 19.

يشي بأن "إسرائيل" لا تنوي الانسحاب من أي مستوطنة؛ لأنها لو أرادت الانسحاب لما استمرت في التمدد، ما يعني أن أيّ تسوية مستقبلية ستجعل أجزاء كبيرة من الضفة والقدس جزءاً من "إسرائيل".

عاشراً: الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة:

قامت "إسرائيل" على رعاية قوى عظمى، وبسبب إدراك القادة الإسرائيليين أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى اكتفاء ذاتي كامل، كون دولتهم صغيرة ولا تحتمل العزلة الدولية، ولا تحتمل حرباً طويلة؛ لذا يتطلب وجود "إسرائيل" رعاية قوة عظمى واحدة على الأقل، توفر لها الإمكانات الديبلوماسية في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن Security Council، والاقتصادية في دعم استمرارية الكيان، والعسكرية في ضمان تفوقها النوعي والتكنولوجي.[134]

والعلاقات الثنائية بين أمريكا و"إسرائيل" قوية، إذ تقدم الولايات المتحدة منحة سنوية لـ"إسرائيل" قيمتها ثلاثة مليارات دولار، معظمها للأمن والدعم العسكري، وذلك وفق اتفاق بين الحكومة الإسرائيلية برئاسة شمعون بيريز والإدارة الأمريكية برئاسة رونالد ريجان سنة 1985، وقد أقرت الولايات المتحدة حزمة مساعدات لـ"إسرائيل" للسنوات 2019–2028 بقيمة 38 مليار دولار؛ والهدف الأول لبرنامج المساعدات الأمريكية هو مساعدة "إسرائيل" في الحفاظ على تفوقها على الدول العربية، والحيلولة دون تراجع قوة "إسرائيل" عسكرياً واقتصادياً، وتُعدّ المعونات الأمريكية إكسير الحياة الذي لم يعد بالإمكان الاستغناء عنه.[135]

وتشارك الولايات المتحدة في مستوى عالٍ من التبادل مع "إسرائيل"، لتشمل التبادل التجاري، والتدريبات العسكرية المشتركة، والبحوث العسكرية، وتطوير

---

[134] عوض منصور، "المؤسسة الأمنية والعسكرية،" في كميل منصور (رئيس التحرير)، **دليل إسرائيل العام 2011** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 595.

[135] محمد ربيع، **المعونات الأمريكية لإسرائيل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 22، و95؛ وعدنان أبو عامر، المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل... حقائق وأرقام، الجزيرة.نت، 2021/4/12.

الأسلحة، من خلال المجموعة المشتركة لمكافحة "الإرهاب"،[136] مثل التنظيمات المسلحة في فلسطين، ولبنان، وسورية، والعراق؛ لتعزيز "السلام" الإقليمي والحفاظ على المصالح الأمريكية.[137]

واستمرت السياسة الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل" في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي تراجع عن مطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان، بفعل ضغط اللوبي الصهيوني، وتماهي الموقف الأمريكي مع السياسات الإسرائيلية في الصراع مع الفلسطينيين.[138] وقد فتح وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض نافذة كبيرة لـ"إسرائيل"، فأطلق جملة من الوعود والتهديدات والمواقف التي تصبّ كلها في صالح "إسرائيل"، فأحد أهم الافتراضات التي يجب أن تتصرف "إسرائيل" وفقها، وفق عاموس يدلين Amos Yadlin، هو أن إدارة ترامب أكثر صداقة لـ"إسرائيل"، فترامب بدا متقدماً على قائمة التوقعات الإسرائيلية أكثر من أي رئيس أمريكي آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المفاوضات ستصبح صعبة على "إسرائيل" بعد القرار 2334، القاضي بوضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بما يشكله من فرصة لـ"التعنت" الفلسطيني، فإن التمترس خلف ترامب بدا مريحاً لـ"إسرائيل".[139]

وفي عهد ترامب غُيّبت القضية الفلسطينية من الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي، ولم تتحدث عن القضية سوى بجملة واحدة "نحن ملتزمون بالمساعدة على تيسير إبرام اتفاق سلام شامل، يقبله الإسرائيليون والفلسطينيون على حدٍّ سواء"،[140] بيد أن قرارات الرئيس الأمريكي كانت "صهيونية" بامتياز، إذ تبنّت إدارته مجموعة خطوات تستهدف حسم قضايا الصراع المركزية، كالاعتراف بالقدس

---

[136] U.S. Relations with Israel, Bilateral Relations Fact Sheet, Bureau of Near Eastern Affairs, site of U.S. Department of State, 20/1/2021, https://www.state.gov/u-s-relations-with-israel/

[137] عوض منصور، "المؤسسة الأمنية والعسكرية،" ص 597.

[138] نداء قسيسه، "حكومات اليمين في إسرائيل (2006–2017) وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية" (رسالة ماجستير، جامعة القدس، الدراسات الإسرائيلية، 2017)، ص 38.

[139] عاطف أبو سيف، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2017**، ص 42.

[140] يحيى قاعود وعُلا الجعب، **وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية إستراتيجية دونالد ترامب**، سلسلة قراءات إستراتيجية (غزة: منظمة التحرير الفلسطينية، ومركز التخطيط الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2018)، السنة العاشرة، العدد 20، ص 138.

عاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتجميد مخصصات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، وطرد السفير الفلسطيني من الولايات المتحدة، وكانت الذروة مع إطلاق خطة صفقة القرن سنة 2020.[141]

ولم تنعم "إسرائيل" من قبل بإدارة أمريكية أكثر قرباً وحميمية من إدارة ترامب، وترى "إسرائيل" أكثر من أي مكان في العالم، وكذلك ترى بأنه طالما أغلق باب واشنطن في وجه الفلسطينيين فإن العالم كله لا يهم، وفيما كان الأوروبيون يحاولون ضبط الاسم الإنجليزي في السنوات الماضية، وكانت إدارة أوباما، وقبلها جورج بوش الابن George W. Bush، وقبلهما بيل كلينتون، يحاولون إيجاد صيغ للحل والتدخل الفاعل، فقد اتخذت إدارة ترامب موقفاً واضحاً، واصطفت إلى جانب "إسرائيل"، ولم تصدر أي تصريح يمكن أن يُعدّ مخلاً بتاريخ العلاقة، ولا قامت بتقديم أي مقترح قد يسبب إزعاجاً لـ"إسرائيل"، على عكس بعض اجتهادات الإدارات السابقة.[142]

يتضح مما سبق، أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، خصوصاً إدارتيْ أوباما وترامب، كان لها دور بارز في إدارة الصراع، إذ استمرت في سياساتها الداعمة لـ"إسرائيل" على حساب الفلسطينيين، فإدارة أوباما حاولت الوصول إلى حلٍّ للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لكن وفق المعايير والرغبات الإسرائيلية، أما إدارة ترامب فكانت الأكثر فجاجة بين جميع الإدارات الأمريكية السابقة في التعامل مع القضية الفلسطينية، إذ كانت رؤيتها متماهية تماماً مع السياسة الإسرائيلية، كما سارت على النهج ذاته إدارة جو بايدن Joe Biden، إذ إنها لم تقدّم أي مشروع حقيقي لحل الصراع، بل أسهمت بشكل مباشر في دعم "إسرائيل"، خصوصاً في الحرب العدوانية على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

---

[141] قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب**، سلسلة تقرير معلومات (29) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 5؛ وفي 14 نقطة ... هذه تركة ترامب الثقيلة على القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2020/11/9.

[142] عاطف أبو سيف، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية: لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل!،" في هنيدة غانم، **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2018**، ص 29.

خلاصة:

تبنّت الحكومات الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو مجموعة من الأساليب الهادفة إلى إدارة الصراع، وباستخدامها تمكنت من إقناع جزء كبير من الرأي العام الداخلي والخارجي، بعدم إمكان التوصل إلى تسوية سياسية لحل الصراع مع الفلسطينيين.

كان الهدف الأساسي من وراء استخدام هذه الأساليب، وضع العراقيل أمام أي تسوية ممكنة للصراع، وإقناع الوسطاء بأنه لا يمكن حلّ الصراع في الوقت الحالي، والمحافظة على الوضع السياسي الراهن مع استمرار التمدد الاستيطاني، وتسويق أن الفلسطينيين لن يلتزموا، ولن يكونوا قادرين على الوفاء بالتزامات اتفاق التسوية.

هدفت أساليب إدارة الصراع إلى نزع الصفة الإنسانية والشرعية عن حركة المقاومة الفلسطينية، وعن أفرادها، وأيديولوجيتها، وأدواتها، وقيمها، وأهدافها، عبر موضعتها عدواً لـ"الشعب اليهودي" والحضارة الغربية؛ ومن هنا تكون سردية الفلسطيني كاذبة وتحريضية، وإنسانية الفلسطيني مزيّفة، وحقوق الفلسطينيين "كذبة"، إلى أن يصل الأمر أن وجود الفلسطيني نفسه غير شرعي، وخطر على الوجود اليهودي "الشرعي"؛ وبالتالي عدم أحقيّة الفلسطينيين بالمطالبة بدولة.

حاولت الإدارة الأمريكية التوصل إلى تسوية خلال فترتيْ رئاسة باراك أوباما، وإن كانت مبادئ التسوية المطروحة غير عادلة من وجهة النظر الفلسطينية، لكن نتنياهو وحكومته تمكنوا من تضليل الإدارة الأمريكية وصولاً إلى حالة سياسية جعلت الراعي الأمريكي لـ"عملية السلام" ينفض يده من هذه المسألة.

كانت إدارة ترامب هي الإدارة الأكثر تماهياً ودعماً لـ"إسرائيل" من بين الإدارات الأمريكية السابقة، إذ سارت على خطى سياسة نتنياهو الرامية إلى إدارة الصراع، وأسست مشروعاً واضحاً وصريحاً في مسعى لتصفية القضية الفلسطينية مستقبلاً عبر عرضها خطة صفقة القرن؛ خدمةً للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإحلالي.

The Israeli Policy of Conflict Management and Its Impact on the Future of a Political Settlement

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى فهم وتحليل السياسة الإسرائيلية في إدارة الصراع. إذ قامت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو بهندسة العلاقة مع الفلسطينيين والوسطاء الدوليين، على أساس إدارة الصّراع وليس حل الصّراع، وبالتالي أجهضت كل مبادرات التسوية، وأصبحت فكرة الدولة الفلسطينية غير قابلة للتطبيق.

يتناول الكتاب أثر الأيديولوجية على الفكر السياسي لنتنياهو، والمفهوم الإسرائيلي لسياسة إدارة الصراع، وأهداف نتنياهو من هذه السياسة ومرتكزاتها، كما تناول أساليب الحكومات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، والمبادرات والمشاريع الأساسية لتسوية الصراع خلال فترة الدراسة 2009–2020، كما يوضّح أثر سياسة الصراع على مستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

خلص الكتاب إلى مجموعة من النتائج أهمها أن "إسرائيل" حافظت على الوضع السياسي الراهن دون حلّ؛ لكسب الوقت من الفلسطينيين والعالم؛ ولفرض ومراكمة وقائع استيطانية جديدة على الأرض تقف حائلاً أمام قيام دولة فلسطينية؛ ولفرض الرؤية الإسرائيلية لمستقبل فلسطين والقضية الفلسطينية.

ISBN 978-614-494-056-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net